منظمة غير حكومية
N.G.O
مؤسسة صرح العطاء
للتنمية المستدامة

مجلة
صوت المجتمع المدني

مجلة
صوت المجتمع المدني

مجلة دورية شهرية تصدر عن مؤسسة صرح العطاء للتنمية المستدامة



المرأة والذكاء الاصطناعي
نحو حماية قانونية من الأضرار الرقمية

تمكين المرأة ... بناء مستقبل آمن رقمياً

العمل الإنساني لبناء السلام

معاً ... لمجتمعات اكثر أمانا
وقادرة على مواجهة التحديات

العدد الثالث - ايلول - 2026

مجلة
صوت المجتمع المدني
VOICE OF CIVIL SOCIETY MAGAZINE
منبر للتوعية والمشاركة .. صوت المجتمع من أجل التغيير

في هذا العدد

كلمة العدد
- حين يصبح العمل الإنساني طريقًا إلى السلام — #

حوارات
- من العمل الانساني الى بناء السلام — 1-3

نشاطات
- مناخ أكثر امانا .. مدارس تعزز ثقافة التكييف والسلام
- القيادة النسوية الشبابية نحو مستقبل عظية
- تمكين المنظمات المجتمع المدني في رصد واعداد تقارير مكافحة الفساد
- معاً لصناعة السلام المجتمعي ونبذ التطرف — 4-7

مقالات
- ما بين التطوير والتدريب .. كيف نصنع كفاءات قادرة على التغيي..؟
- وهم المعرفة يضعف الجتمعات علمياً وفكرياً
- حقوق الانسان كرامة الانسان في ميزان القانون
- الليبرالية المحافظة من حماية الهوية الى صناعة المستقبل
- المرأة والذكاء الاصطناعي نحو حماية قانونية من الاضرار الرقمية
- العقود الهيجنة في القانون العراقي دراسة في التكيف القانوني وتداخ الأحكام المدنية والتجارية
- الذكاء الاصطناعي والقانون المدني بين الأردن والعراق نحو إعادة بناء قواعد المسؤولية المدنية في عصر الأنظمة الذكية — 8-27

الابحاث
- الاحزاب السياسية وانعكاساتها على الانتخابات من بعد دورة الأولى في العراق — 28-33

ركن المعرفة
- المجتمع المدني وصناعة التغيير ... من المشاركة إلى الأثر !! — 34-36

رؤيتنا

مجتمع مدني فاعل وشريك أساسي في تحقيق التنمية المستدامة



رسالتنا

نشر الوعي وتعزيز المشاركة ودعم المبادرات أكثر تماسكاً واستدامة

مجلة دورية شهرية تصدر عن مؤسسة
صرح العطاء للتنمية المستدامة

مجلة صوت المجتمع المدني

كلمة العدد



في عالم تتشابك فيه التحديات، وتتعقد الأزمات يبقى الإنسان هو المحور والقيمة والغاية من هذا المنطلق، يأتي هذا العدد التأكيد ان العمل الإنساني ليس مجرد استجابة وقتية للألم بل هو البداية الحقيقية نحو بناء السلام دائم قائم على العدالة والكرامة والشراكة

نؤمن في مجلة صوت المجتمع المدني أن السلام لا يصنعه طرف واحد ولا يُفرض من أعلى بل يُبنى من القاعدة من المجتمعات، من المبادرات الصادقة من التعاون بين الأفراد والمؤسسات ومن الإيمان بأن التغيير ممكن حين نتكاتف

في هذا العدد نسلط الضوء على قصص ملهمة تجارب رائدة وأفكار بناءة تؤكد أن العمل من أجل الإنسان هو الطريق الأقصر نحو سلام مجتمعي شامل ومستدام

محمد الخالدي
رئيس التحرير
رئيس مؤسسة صرح العطاء للتنمية المستدامة

مؤسسة صرح العطاء للتنمية المستدامة

مجلة صوت المجتمع المدني

3

العدد الثالث
أيلول ٢٠٢٦

حـــــوارات

حاور السيدة سوسن رئيس التحرير
السيد محمد الخالدي

من العمل الإنساني إلى بناء السلام



سوسن سعود صالح | من العمل الإنساني إلى بناء السلام

لم تبدأ مسيرتي في العمل الإنساني بحثًا عن منصب أو مكسب، بل انطلقت من إيمان بسيط بأن الإنسان يستحق المساعدة، بغض النظر عن دينه أو قوميته أو طائفته

بدأت العمل التطوعي بمساعدة الأسر المحتاجة، ومع أحداث عام 2014 ونزوح آلاف العائلات، توسعت جهودنا لتقديم الغذاء والماء والمستلزمات الأساسية ودعم النساء والأطفال والأسر الأكثر احتياجًا، رغم صعوبة الظروف ومخاطر الطرق والفيضانات ومع مرور السنوات، انتقلت تجربتي من العمل الإنساني إلى بناء السلام، فأسست منظمة سايا لحقوق الإنسان والديمقراطية وعملت على مبادرات تجمع مختلف المكونات العراقية للحوار وتعزيز التعايش، إلى جانب مناهضة العنف ضد النساء وتعزيز الوعي بحقوقهن

رسالتي لكل امرأة ولكل إنسان

لا تحتاج إلى إمكانيات كبيرة لتصنع فرقًا، بل إلى إرادة صادقة وشجاعة وإيمان بأن خطوة صغيرة قد تغيّر حياة إنسان.

فالإنسان لا يحتاج إلى أن يشبهنا حتى نقف إلى جانبه، واختلافنا لا يمنعنا من أن نعيش معًا بكرامة وسلام

كيف يمكن الانتقال من الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الطارئة إلى العمل على بناء سلام مستدام داخل المجتمعات؟

من خلال تجربتي في العمل الإنساني تعلمت أن السلام لا يبدأ بعد انتهاء الأزمات بل من طريقة تعاملنا معها حيث ننتقل من تقديم المساعدة الطارئة إلى تمكين الناس وإشراك النساء والشباب وفتح مساحات للحوار والتعاون ومعالجة أسباب التهميش والنزاع و لاننسى رفع الوعي المجتمعي

من واقع تجربتكم، ما أبرز التحديات التي تواجه المنظمات الإنسانية عند تحولها من تقديم المساعدات إلى تنفيذ برامج بناء السلام؟

أبرز التحديات هي نقص التمويل وضعف ثقة المجتمع أحيانًا بالمنظمات وصعوبة استقطاب المجتمع لأنه بصراحة اعتاد على انتظار المساعدة المباشرة ويرى أن برامج التوعية وبناء السلام قد لا تلبي احتياجاته بشكل مباشر ومن خلال تجربتي يحتاج بناء السلام إلى وقت وصبر وشراكة حقيقية مع المجتمع وليس مجرد تنفيذ نشاط وانتهائه

هل تعتقدون أن العمل الإنساني وحده قادر على معالجة جذور النزاعات، أم أن بناء السلام يتطلب أدوات ومسارات مختلفة؟

العمل الإنساني وحده لا يكفي لمعالجة جذور النزاعات

لأنه يركز غالبًا على تخفيف معاناة الناس والاستجابة لاحتياجاتهم أما بناء السلام فيحتاج إلى مسارات أوسع مثل الحوار وتمكين الشباب والنساء وتعزيز الثقة والتماسك الاجتماعي ومعالجة أسباب التهميش والنزاع

ما الدور الذي يمكن أن تؤديه منظمات المجتمع المدني في معالجة أسباب النزاعات وتعزيز التماسك المجتمعي؟

من المعروف أن منظمات المجتمع المدني قريبة من المجتمع وتستطيع فهم مشكلاته واحتياجاته بشكل أفضل لذلك يمكنها خلق مساحات للحوار وإشراك الشباب والنساء وتعزيز ثقافة قبول الآخر والتعاون فدورنا لا يقتصر على تقديم المساعدة بل على مساعدة المجتمع ليكون جزءًا من الحل وصناعة التغيير



كيف يمكن تحويل المتضررين من الأزمات من مجرد مستفيدين من المساعدات الى شركاء فاعلين فس صناعة السلام؟

يمكن ذلك من خلال إشراكهم في تحديد احتياجاتهم وتصميم وتنفيذ البرامج والاستماع إلى آرائهم وتجاربهم بدلًا من التعامل معهم كمجرد مستفيدين ومن تجربتي ايضا الاحظ عندما يشعر الناس أن صوتهم مسموع وأن لهم دورًا حقيقيًا في القرار يتحولون من متلقين للمساعدة إلى شركاء في بناء السلام

ما أهمية إشراك الشباب والنساء في مبادرات بناء السلام؟ وهل ما زالت مشاركتهم دون المستوى المطلوب؟

مشاركة الشباب والنساء أساسية لأنهم الأكثر قربًا من قضايا المجتمع ولديهم قدرة كبيرة على التأثير والتغيير لكن مشاركتهم ما زالت في كثير من الأحيان أقل من المطلوب خاصة في مواقع صنع القرار ومن تجاربي مع الشباب عندما تُمنح لهم فرصة حقيقية للمشاركة تكون مساهمتهم مؤثرة جدًا في بناء السلام وتعزيز التماسك المجتمعي

كيف يمكن للمنظمات المحلية أن تسهم في ترميم الثقة بين أفراد المجتمع والمؤسسات الحكومية بعد الأزمات والنزاعات؟

تستطيع المنظمات المحلية أن تكون حلقة وصل بين المجتمع والمؤسسات الحكومية من خلال الاستماع لمطالب الناس ونقلها بشكل واضح وتنفيذ مبادرات مشتركة تعيد الثقة تدريجيًا ومن المهم اتباع مبدء الشفافية والالتزام بالوعود والتواصل المستمر مع المجتمع هي أساس بناء هذه الثقة

ما دور الحوار المجتمعي والمصالحة في منع عودة النزاعات خصوصا في المناطق التي شهدت أزمات او إنقسامات مجتمعية؟

الحوار والمصالحة يساعدان الناس على تجاوز آثار الخلافات وفهم بعضهم البعض

ومعالجة المشكلات قبل أن تتحول إلى نزاعات جديدة والحوار الحقيقي يحتاج إلى الاستماع للجميع واحترام الاختلاف وإعطاء الناس مساحة للتعبير عن مخاوفهم وتجاربهم دون .. خوف

و اذكر احدى المبادرات التي نفذتها اسميتها مساحات آمنة للحوار جمعت طوائف متعددة للحوار و تقبل الرأي و الرأي الاخر و تعزيز التماسك المجتمعي

إلى أي مدى يمكن لمشاريع التنمية المستدامة أن تكون أداة لبناء السلام وتعزيز الاستقرار المجتمعي؟

مشاريع التنمية المستدامة يمكن أن تكون أداة مهمة لبناء السلام لأنها تعالج احتياجات حقيقية مثل فرص العمل والبيئة والخدمات وتجمع أفراد المجتمع حول أهداف مشتركة عندما يرى الناس نتائج ملموسة لمشاركتهم وتعاونهم تزداد الثقة بينهم ويصبح الاستقرار أكثر قابلية للاستمرار



مؤسسة صرح العطاء للتنمية المستدامة

مجلة صوت المجتمع المدني

3

العدد الثالث
أيلول ٢٠٢٦

كيف يمكن للمنظمات قياس أثر مشاريع بناء السلام؟ وهل تكفي أعداد المستفيدين لقياس نجاح هذه المشاريع؟

بكل تأكيد لا تكفي أعداد المستفيدين وحدها لأنها تقيس حجم الوصول وليس التغيير الحقيقي و من خلال تجاربنا و مشاريعنا المنفذة نقيس الأثر من خلال تغير سلوك المشاركين وزيادة الثقة والحوار بينهم واستمرار المبادرات والتعاون بعد انتهاء المشروع

ما أهمية الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية في الانتقال من الاستجابة للأزمات الى بناء السلام؟

الشراكة مهمة جدًا لأن كل طرف يمتلك دورًا مختلفًا فالحكومة توفر الدعم والإطار الرسمي والمنظمات تمتلك الخبرة وقربها من المجتمع بينما يعرف المجتمع احتياجاته الحقيقية و عندما تعمل هذه الأطراف معًا بدلًا من العمل بشكل منفصل فتكون الحلول أكثر واقعية واستدامه

كيف يمكن للإعلام والمبادرات الثقافية والتعليمية أن تسهم في نشر الثقافة السلام ونبذ خطاب الكراهية؟

يمكن للإعلام والتعليم والثقافة أن تؤثر في طريقة تفكير الناس وذلك من خلال نشر قصص التعايش واحترام التنوع وتصحيح المعلومات التي تحرض على الكراهية و الطائفية كما ان الوصول إلى الشباب برسائل بسيطة وقريبة من واقعهم يمكن أن يصنع فرقًا حقيقيًا في تغيير الأفكار والسلوكيات

برأيكم، ما الذي يحتاجه العراق اليوم للانتقال من مفهوم «إدارة الأزمات» الى مفهوم «منع النزاعات وبناء السلام» ؟

العراق يحتاج إلى الانتقال من معالج الأزمات بعد وقوعها إلى معالجة أسبابها مبكرًا من خلال دعم الحوار المجتمعي وتمكين الشباب والنساء وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني

ومعالجة الفقر والتهميش ومن تجربتي في بناء السلام نحتاج إلى عمل مستمر وشراكة حقيقية بين الحكومة والمجتمع والمنظمات وليس انتظار الأزمة حتى تقع

ما الرسالة التي تودون توجيهها الى منظمات المجتمع المدني والشباب والجهات الفاعلة بشأن مسؤوليتهم في صناعة السلام ؟

رسالتي أن السلام هو مسؤولية الجميع وليس مقتصر على جهة واحدة فقط وعلى منظمات المجتمع المدني والشباب أن يكونوا جزءًا من الحل وأن يستمروا بالعمل والحوار خصوصا في الأوقات الصعبة لأن التغيير الحقيقي يبدأ من المجتمع نفسه وبخطوات مستمرة حتى لو كانت صغيرة



نشاطات

مناخ أكثر أمانًا.. مدارس ذي قار تعزز ثقافة التكيف والسلام



في ظل التحديات المتزايدة التي تفرضها التغيرات المناخية وشحّ المياه وتراجع النشاط الزراعي والضغوط الاقتصادية، تواجه المجتمعات المحلية والشباب في محافظة ذي قار ظروفًا تتطلب تعزيز قدرتهم على التكيف والصمود، إلى جانب ترسيخ قيم الحوار والتماسك الاجتماعي والإدارة السلمية للموارد

وفي هذا السياق، اختتمت منظمة تمكين المرأة بنجاح دورة تدريبية استمرت ثلاثة أيام للمرشدات التربويات في المدارس، وذلك بتاريخ 26 آب/أغسطس 2026، ضمن مشروع «تمكين النساء للتكيف مع تغير المناخ في ذي قار — المناخ وبناء السلام «المرحلة الثانية»، بدعم من Tearfund

وشهد التدريب مشاركة مرشدات تربويات من خمس مدارس، حيث ركز البرنامج على تطوير مهاراتهن في مجالات التوعية المناخية كما عملت المشاركات على إعداد خطط عمل مدرسية تهدف إلى تأسيس مجموعات طلابية تُعنى بالمناخ والسلام، بما يسهم في تعزيز التعاون بين الطلبة، وتنمية قدرتهم على الصمود، وترسيخ أساليب الإدارة السلمية للموارد، وتحويل المدرسة إلى مساحة فاعلة للتوعية والعمل المشترك وبناء السلام

صوت من الميدان

وعبّرت إحدى المشاركات عن أهمية التدريب في تطوير عملها التربوي، قائلة

تُعد مهارات التيسير وإدارة الحوار الآمن مهمة جدًا في عملي، وسأستخدم المهارات التي اكتسبتها من هذا التدريب لتنظيم جلسات «حوارية تعزز وعي الطالبات وتشجع على احترام الآراء المختلفة

وتعكس هذه التجربة أهمية دور المؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني في تمكين الشباب والنساء من التعامل مع التحديات المناخية والاجتماعية، وبناء جيل أكثر وعيًا بموارده وحقوقه وأكثر قدرة على الحوار والتعاون وصناعة حلول سلمية ومستدامة لمجتمعاته

مؤسسة صرح العطاء للتنمية المستدامة

مجلة صوت المجتمع المدني

3

العدد الثالث
آيلول ٢٠٢٦

نشاطات

القيادة النسوية الشبابية نحو مستقبل عظيم



كهرمانة
منظمة كهرمانة لتمكين المرأة

لم تعد مشاركة المرأة الشابة في صناعة القرار ترفًا أو خيارًا مؤجلًا، بل أصبحت ضرورة لبناء مجتمعات أكثر عدالة وقدرة على مواجهة تحديات المستقبل. فالمرأة التي تعرف قيمتها لا تنتظر أن يمنحها الآخرون مكانًا على طاولة القرار، بل تمتلك الشجاعة لتصنع مساحتها، وتشارك بفاعلية في رسم مستقبل مجتمعها

إن الحديث عن تمكين المرأة لا ينبغي أن يبقى في إطار الشعارات، بل يجب أن يتحول إلى واقع تصنعه شابات يمتلكن الجرأة على القيادة، والوعي في اتخاذ القرار، والقدرة على التغيير، والإرادة لصناعة المستقبل

فالقيادة النسوية الشبابية تبدأ من الإيمان بالقدرة على التأثير؛ وكل شابة تتجاوز حاجزًا أو تتحدى صورة نمطية اليو م، فإنها تفتح طريقًا جديدًا أما م أجيال من النساء في الغد. ومن هنا، فإن الاستثمار في قدرات الشابات وتعزيز حضورهن في المؤسسات والمجتمع المدني ومواقع صنع القرار يمثل استثمارًا حقيقيًا في مستقبل أكثر شمولًا واستدامة

نحن لا ننتظر المستقبل، بل نصنعه

ولا نبحث عن مساحة للمشاركة، بل نعمل على توسيعها

ولا ننتظر أن تُمنح لنا القيادة، بل نؤهل أنفسنا لنكون جزءًا فاعلًا منها

فالمرأة الشابة حين تقود، لا تغيّر مسار حياتها فحسب، بل تساهم في تغيير مجتمع بأكمله، وتمنح الأجيال القادمة نموذجًا جديدًا للمرأة القادرة على المبادرة وصناعة القرار والتغيير

إن مستقبل المجتمعات لا يُبنى بإقصاء نصفها، بل بإتاحة الفرصة للجميع للمشاركة. وحين تمتلك الشابات الثقة والمعرفة والمساحة التي يستحقها حضورهن، يصبح التغيير أكثر قربًا، ويصبح المستقبل أكثر إشراقًا

منظمة كهرمانة لتمكين المرأة

نشاطات

تمكين المنظمات المجتمع المدني في رصد واعداد تقارير مكافحة الفساد



في إطار تعزيز دور المجتمع المدني في دعم مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة، نفذت هيئة النزاهة الاتحادية ورشة متخصصة بعنوان: «تمكين منظمات المجتمع المدني في إعداد وكتابة تقارير الرصد في مجال النزاهة ومكافحة الفساد وآليات التعامل المؤسسي معها» وسلطت الورشة الضوء على أهمية تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني في مجالات الرصد والمتابعة والتوثيق وإعداد التقارير المهنية، باعتبارها أدوات أساسية لتعزيز المشاركة المجتمعية في الوقاية من الفساد ومكافحته، ودعم الجهود الرامية إلى ترسيخ مبادئ النزاهة في المؤسسات والمجتمع

كما تناولت الورشة الآليات المؤسسية والقانونية المناسبة للتعامل مع حالات ومؤشرات الفساد، وأهمية تقديم المعلومات والملاحظات بصورة دقيقة وموضوعية، بما يعزز فاعلية الرصد ويسهم في إيصال القضايا إلى الجهات المختصة وفق الأطر القانونية والإدارية المعتمدة

وأكدت المشاركة في الورشة أهمية بناء شراكة حقيقية وفاعلة بين المؤسسات الحكومية وهيئة النزاهة ومنظمات المجتمع المدني، تقوم على التعاون وتبادل المعلومات والخبرات، بما يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة، ورفع مستوى الوعي المجتمعي بمخاطر الفساد، وتطوير أدوات الرصد والتوثيق وإعداد التقارير وفق معايير مهنية وموضوعية

إن تمكين منظمات المجتمع المدني من امتلاك أدوات الرصد والمعرفة القانونية والمهارات المهنية يمثل خطوة مهمة نحو مجتمع أكثر قدرة على كشف مكامن الخلل، وتعزيز المساءلة، ودعم جهود الإصلاح، وترسيخ ثقافة النزاهة والشفافية



مؤسسة صرح العطاء للتنمية المستدامة

مجلة صوت المجتمع المدني

3

العدد الثالث
آيلول ٢٠٢٦

نشاطات

معًا لصناعة السلام المجتمعي ونبذ التطرف



مُبادرون
INITIATORS

في إطار تعزيز ثقافة السلام والتعايش السلمي وترسيخ قيم التسامح وقبول الآخر، وبرعاية مديرية شباب ورياضة ديالى، أقام فريق مبادرون ، ضمن منتدى ديالى التطوعي، جلسة حوارية توعوية بعنوان «معًا لصناعة السلام المجتمعي ونبذ التطرف» ، وذلك على قاعة مديرية الشباب والرياضة في مدينة بعقوبة

وشهدت الجلسة مشاركة واسعة من ممثلي لجنة مكافحة التطرف العنيف في محافظة ديالى، والمفوضية العليا لحقوق الإنسان ومديرية مكافحة الإرهاب الفكري، وقسم حماية الأسرة والطفل، ولجنة العمل التطوعي، وقسم تمكين المرأة، ودائرة بيئة ديالى إلى جانب نخبة من الشخصيات الحكومية والتربوية والحقوقية، وممثلي منظمات المجتمع المدني والفرق التطوعية، وعدد من الشباب الناشطين

وناقش المشاركون أهمية الحوار والتسامح وقبول التنوع والاختلاف بوصفها ركائز أساسية لبناء مجتمع متماسك وقادر على مواجهة خطاب الكراهية والتطرف. كما تناولت الجلسة دور الشباب في نشر قيم التعايش السلمي وتعزيز الوعي المجتمعي، فضلًا عن بحث آليات دعم التماسك الاجتماعي وترسيخ الأمن والاستقرار

وأكدت الجلسة أن مواجهة التطرف لا تقتصر على المعالجة الأمنية، بل تتطلب جهودًا مجتمعية وتوعوية متكاملة، تشارك فيها المؤسسات الحكومية والتربوية والحقوقية ومنظمات المجتمع المدني والشباب، من خلال نشر المعرفة وتعزيز الحوار وفتح مساحات آمنة للتواصل والمشاركة

من جانبه، أكد فريق مبادرون التطوعي استمرار جهوده في تنفيذ المبادرات والبرامج التوعوية الهادفة إلى نشر ثقافة السلام والتعايش، وتعزيز مشاركة الشباب في صناعة مستقبل أكثر أمنًا واستقرارًا، بما يسهم في بناء مجتمع متماسك قادر على مواجهة التطرف وتعزيز قيم المواطنة والسلام

مقالات

مابين التطوير والتدريب .. كيف نصنع كفاءات قادرة على التغيير..؟



التدريب والتطوير... استثمارٌ في الإنسان وصناعةٌ للمستقبل

بقلم الناشط محمد الخالدي

في عالمٍ تتسارع فيه المتغيرات وتتطور فيه المعرفة والتكنولوجيا بوتيرة غير مسبوقة، لم يعد التدريب والتطوير خياراً إضافياً للمؤسسات والأفراد، بل أصبح ضرورة أساسية لضمان الاستمرارية والقدرة على التكيف وتحقيق أثر حقيقي ومستدام فالمؤسسات الناجحة لا تُقاس فقط بما تمتلكه من موارد وإمكانات، وإنما بقدرتها على بناء الإنسان وتطوير مهاراته وتحويل المعرفة إلى ممارسة ونتائج

التدريب... من اكتساب المعرفة إلى صناعة المهارة

يمثل التدريب عملية منظمة تهدف إلى تطوير معارف الأفراد ومهاراتهم وقدراتهم، وتمكينهم من أداء أدوارهم بكفاءة أكبر. إلا أن التدريب الفاعل لا ينبغي أن يتوقف عند تقديم المعلومات، بل يجب أن ينتقل بالمشارك من المعرفة إلى التطبيق، ومن التطبيق إلى الخبرة، ومن الخبرة إلى القدرة على صناعة الحلول

ومن هنا، فإن البرامج التدريبية الناجحة هي التي تنطلق من احتياجات حقيقيةوتراعي طبيعة الفئة المستهدفة، وتقدم محتوى عملياً قابلاً للتطبيق، مع وجود آليات لقياس أثر التدريب بعد انتهائه

التطوير... رحلة مستمرة لا تنتهي

إذا كان التدريب يركز بصورة أساسية على تطوير مهارة أو معرفة محددة، فإن التطوير يمثل مفهوماً أوسع وأشمل؛ فهو عملية مستمرة تهدف إلى بناء القدرات على المدى الطويل، وتعزيز التفكير الإبداعي والقيادة والعمل الجماعي والقدرة على التعامل مع التحديات

وفي مؤسسات المجتمع المدني على وجه الخصوص، تزداد أهمية التطوير؛ لأن طبيعة العمل تتطلب كوادر قادرة على إدارة المشاريع، وكتابة المقترحات، وإعداد التقارير، والتواصل مع المجتمع، وبناء الشراكات، وإدارة الموارد، وقياس الأثر

الاستثمار في الإنسان

إن الاستثمار في التدريب والتطوير هو في جوهره استثمار في الإنسان. فكل مهارة جديدة يكتسبها الفرد يمكن أن تتحول إلى قيمة مضافة داخل المؤسسة والمجتمع. كما أن تطوير قدرات الشباب والنساء والعاملين في المؤسسات والمنظمات يسهم في تعزيز مشاركتهم في صناعة القرار، ورفع مستوى المبادرة والمسؤولية، وخلق حلول أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع ولا يمكن الحديث عن التنمية المستدامة من دون الحديث عن بناء القدرات؛ فالمشاريع قد تنتهي، والتمويل قد يتغير، والبرامج قد تتوقف، لكن المعرفة والمهارات التي يكتسبها الإنسان تبقى قادرة على إنتاج أثر جديد

التدريب وبناء السلام

يمتد أثر التدريب أيضاً إلى ما هو أبعد من التطوير المهني، ليصل إلى بناء مجتمعات أكثر قدرة على الحوار والتعاون وحل النزاعات. فبرامج التدريب التي تركز على القيادة، والاتصال الفعال، والوساطة، وإدارة النزاعات، وحقوق الإنسان، والمشاركة المجتمعية،

والاتصال الفعال، والوساطة، وإدارة النزاعات، وحقوق الإنسان، والمشاركة المجتمعية، يمكن أن تسهم في تعزيز ثقافة السلام ، والتفاهم

ومن هذا المنطلق، فإن الانتقال من العمل الإنساني إلى بناء السلام يتطلب الاستثمار في قدرات الأفراد والمؤسسات المحلية، حتى لا يقتصر التدخل على معالجة آثار الأزمات، بل يمتد إلى معالجة جذورها وتعزيز قدرة المجتمعات على الوقاية من النزاعات والاستجابة لها

نحو ثقافة مؤسسية للتعلم

التحدي الحقيقي لا يكمن في تنظيم دورة تدريبية أو ورشة عمل، وإنما في بناء ثقافة مؤسسية تؤمن بالتعلم المستمر. فالمؤسسة التي تتعلم من تجاربها، وتراجع أخطاءها، وتتبادل المعرفة بين موظفيها، وتشجع الابتكار والمبادرة، هي مؤسسة أكثر قدرة على التطور والاستجابة للمتغيرات

ولهذا ينبغي أن يصبح التدريب جزءاً من التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة، لا نشاطاً موسمياً يُنفذ عند توفر التمويل أو المناسبات

خلاصة

التدريب والتطوير ليسا مجرد ساعات تدريبية وشهادات مشاركة، بل هما مسار لبناء القدرات وتعزيز الثقة وتحويل الإمكانات إلى إنجازات. وكلما ارتفع مستوى الاستثمار في الإنسان، ازدادت قدرة المؤسسات والمجتمعات على مواجهة التحديات وصناعة الفرص

فالتنمية تبدأ بالإنسان، واستدامتها تبدأ ببناء قدراته

ومن هنا، فإن التدريب الحقيقي لا يصنع موظفاً أكثر كفاءة فحسب، بل يمكن أن يصنع قائداً، ومبادراً، وصانع تغيير، وشريكاً فاعلاً في بناء مجتمع أكثر قدرة على تحقيق التنمية والسلام

التدريب والتطوير... ما الفرق بينهما؟

كثيراً ما تُستخدم كلمتا التدريب والتطوير للدلالة على معنى واحد خصوصاً في المؤسسات والمنظمات، إلا أن لكل منهما مفهوماً مختلفاً ودوراً متكاملاً في بناء الإنسان والمؤسسة. فالتدريب غالباً ما يرتبط بتطوير مهارة أو معرفة محددة يحتاجها الفرد لأداء مهمة أو دور معين، بينما يمتد التطوير إلى بناء القدرات على المدى الطويل، وإعداد الإنسان لمواجهة مسؤوليات وتحديات مستقبلية

التدريب ... استجابة لحاجة محددة

التدريب هو عملية تعليمية منظمة تهدف إلى إكساب الفرد معرفة أو مهارة أو سلوكاً محدداً يساعده على تحسين أدائه في في مهمة أو وظيفة معينة فعندما تتلقى مجموعة من العاملين تدريباً على كتابة المشاريع، أو إعداد التقارير، أو إدارة الوقت، أو استخدام أدوات رقمية، فإن الهدف المباشر هو رفع مستوى كفاءتهم في مجال محدد يمكن تطبيقه وقياس نتائجه

ومن هنا، فإن التدريب غالباً ما يكون مرتبطاً باحتياج واضح ومحدد، وله أهداف ومدة ومحتوى ونتائج متوقعة لكن نجاح التدريب لا يقاس بعدد الساعات التدريبية أو عدد الشهادات الممنوحة، وإنما بمدى قدرة المتدرب على تطبيق ما تعلمه وتحويل المعرفة إلى ممارسة وأثر

التطوير... بناء للقدرات وصناعة للمستقبل

أما التطوير فهو مفهوم أوسع من التدريب؛ إذ لا يركز فقط على مهارة محددة، وإنما يهتم ببناء شخصية الفرد وقدراته بصورة مستمرة، بما يمكنه من تحمل مسؤوليات أكبر والتكيف مع المتغيرات وصناعة الحلول فالتطوير قد يشمل القيادة، والتفكير النقدي، والإبداع، واتخاذ القرار، وإدارة الأزمات، والعمل الجماعي، والتواصل، وبناء العلاقات والشراكات ولهذا فإن التطوير لا يرتبط بالضرورة بدورة تدريبية محددة، بل يمكن أن

يحدث من خلال التجربة والممارسة، والتوجيه والإرشاد، والتعلم الذاتي، وتبادل الخبرات، والمشاركة في المشاريع، وتحمل المسؤوليات الجديدة

الفرق بين التدريب والتطوير

يمكن تبسيط الفرق بينهما بالقول

التدريب يجيب عن سؤال: ماذا يحتاج الفرد أن يتعلم الآن؟

بينما

التطوير يجيب عن سؤال: كيف نبني قدرات الفرد ليكون أكثر استعداداً للمستقبل؟

فالتدريب قد يساعد الموظف أو المتطوع على اكتساب مهارة محددة، أما التطوير فيساعده على توظيف هذه المهارة ضمن منظومة أوسع من القدرات والخبرات

التدريب	التطوير
* يركز على مهارة أو معرفة محددة	* يركز على بناء القدرات بصورة شاملة
* غالباً قصير أو متوسط المدى	* عملية مستمرة وتطويلة المدى
* يستجيب لاحتياج محدد	* يستعد للاحتياجات والتحديات المستقبلية
* يعتمد غالباً على برامج وورش تدريبية	* يشمل التدريب والتجربة والتوجيه والتعلم
* يهدف الى تحسين الأداء الحالي	* يهدف الى النمو والاستعداد للمستقبل

لماذا تحتاج مؤسسات المجتمع المدني إلى كليهما؟

تحتاج منظمات المجتمع المدني إلى التدريب والتطوير معاً؛ لأن طبيعة عملها لا تتطلب امتلاك المعلومات فقط، بل تحتاج إلى كوادر قادرة على التخطيط والتنفيذ والتواصل والقيادة وإدارة المشاريع وبناء الشراكات وقياس الأثر فقد يتلقى العامل في المنظمة تدريباً على كتابة مقترحات المشاريع، لكن التطوير الحقيقي يظهر عندما يصبح قادراً على فهم احتياجات المجتمع، وتحليل المشكلات، وتصميم تدخلات مناسبة، والتفاوض مع الشركاء، وقياس النتائج، والاستفادة من التجارب السابقة

وبذلك يصبح التدريب أداة من أدوات التطوير، وليس بديلاً عنه

من التدريب إلى التطوير المؤسسي

المؤسسة التي تنظم الدورات التدريبية باستمرار دون أن تستفيد من مخرجاتها قد تمتلك سجلاً حافلاً بالشهادات، لكنها لا تمتلك بالضرورة بيئة مؤسسية متطورة

أما المؤسسة التي تربط التدريب بخططها الاستراتيجية، وتحدد احتياجات العاملين، وتتابع تطبيق المهارات المكتسبة، وتوفر فرصاً للممارسة وتحمل المسؤولية، فإنها تحول التدريب إلى عملية تطوير مؤسسي حقيقية

ولهذا ينبغي ألا يكون السؤال فقط: كم دورة تدريبية نفذنا؟

بل يجب أن يكون السؤال الأهم

ماذا تغير بعد التدريب؟ وما القدرات التي أصبحنا نمتلكها ولم تكن موجودة من قبل؟

التدريب بداية... والتطوير رحلة

يمكن النظر إلى العلاقة بين المفهومين باعتبار أن التدريب يمثل نقطة انطلاق، بينما يمثل التطوير رحلة مستمرة

فالمعلومة التي يكتسبها الفرد في التدريب تحتاج إلى ممارسة، والممارسة تحتاج إلى توجيه، والتوجيه يقود إلى الخبرة، والخبرة تفتح المجال لتحمل مسؤوليات أكبر، ومن هنا يبدأ التطوير الحقيقي لذلك، فإن المؤسسة التي تريد بناء كوادر قوية لا ينبغي أن

مؤسسة صرح العطاء للتنمية المستدامة
مجلة صوت المجتمع المدني
3
العدد الثالث
أيلول ٢٠٢٦

تكتفي بإرسال موظفيها أو متطوعيها إلى الدورات، بل عليها أن تخلق بيئة تشجع على التعلم المستمر، وتبادل المعرفة، والتجربة، والابتكار، وتمنح الأفراد فرصة لتطبيق ما تعلموه

خلاصة

التدريب والتطوير مفهومان متكاملان وليسا متنافسين. التدريب يبني المهارة، والتطوير يبني القدرة؛ التدريب يعالج احتياجاً حاضراً، والتطوير يصنع استعداداً للمستقبل

وعندما تنجح المؤسسات في الجمع بينهما، فإنها لا تطور أداء أفرادها فحسب، بل تبني مؤسسات أكثر مرونة وقدرة على الاستجابة للتحديات، وأكثر استعداداً لصناعة الأثر وتحقيق التنمية المستدامة

فالتدريب قد يمنح الإنسان الأدوات، أما التطوير فيمنحه القدرة على استخدامها وصناعة أدوات جديدة للمستقبل



مجلة دورية شهرية
تصدر عن مؤسسة صرح العطاء للتنمية المستدامة

مؤسسة صرح العطاء للتنمية المستدامة
مجلة صوت المجتمع المدني
3
العدد الثالث
آيلول ٢٠٢٦

مقـــالات

وهم المعرفة
يضعف المجتمعات علمياً وفكرياً



بقلم عمر الاعرجي

نستهل مقالنا هذا بالحديث عن موضوعٍ يمتلك الأهمية القصوى، ألا وهو "وهم المعرفة"؛ حين يعتقد الشخص بأنه امتلك المعرفة المطلقة من خلال قراءته كتاباً عن موضوع ما، أو بحثه عنه في "جوجل"، أو عبر الذكاء الاصطناعي ومواقع التواصل الاجتماعي. فمن خلال اطلاعه على لقاء إخباري أو سياسي، يتوهم بأنه أصبح خبيراً في العلاقات الدولية؛ فيتحدث في لقاءاته الاجتماعية أو عبر منصات التواصل الاجتماعي عن موضوع لا يعلم عنه سوى جزء بسيط وسحيق من السطحية. وحين تحاوره، يبقى مصراً على رأيه السطحي ويخالفك، وقد يصل الأمر إلى أن يصبح خصمك الأكبر. هنا يصبح الوهم المعرفي أو العلمي مفسداً للأفراد، فلا ينتج مجتمعات علمية وفكرية تمتلك المعرفة الكافية، بل تغيب عنها مقولة: "أعرف ولا أعرِف، وما زلتُ أعرِف". هذه المقولة وحدها هي التي تنتج الشخصية التي تملك المعرفة التي تنهض بالمجتمعات وتنجحها وعندما يرى أحدهم أمراً اقتصادياً، أو يحضر ورشة عمل أو دورة تدريبية تتحدث عن الاقتصاد، ثم يحصل على شهادة تثبت حضوره، يجعل من نفسه خبيراً اقتصادياً! ولكن عندما نأتي إلى الواقع، نجد العكس تماماً؛ لأن الاقتصاد له أسس تحتاج إلى تعمق، والمجتمعات تحتاج إلى وضع دراسات تقدم حلولاً لأفرادها للخروج من الأزمات الاقتصادية، لا مجرد شهادة حضور ندوة والجانب الآخر الذي يمثل محوراً أساسياً ومهماً هو "الجانب الديني"؛ فالدين جانب لا يمكن الاستغناء عنه لأنه متعلق بمصير الثواب والعقاب والخشية منهما. ونرى هنا وخماً معرفياً وعلمياً كبيراً جداً، يظهر عندما يقرأ أحدهم آية قرآنية أو حديثاً نبوياً فيتصور أنه أصبح عالماً وامتلك المعرفة الدينية الكافية، فينشر ويتكلم بما يرضي نفسه التي تعاني من وهم المعرفة، معتبراً نفسه مصدراً لذلك العلم الجليل. وهو يتحدث في مسائل لا يفقه فيها شيئاً، وعلى وجه الخصوص المسائل المعاصرة التي تحتاج إلى دراسات متعمقة من جميع الجوانب. وعند وقوع هذه الحوادث، ينتج مجتمع متراجع فكرياً وعلمياً، ومختلف جذرياً في المسائل التي تخص الأيديولوجيا الفكرية. وهذا ناتج عن أصحاب الوهم المعرفي الذي يهلك ويضعف المجتمعات سياسياً واقتصادياً، والأهم من ذلك فكرياً، لتصبح مجتمعات مستهلكة لا تنتج شيئاً جديداً يسهم في الرقي والتطور. وهذا ما يُسمى بـ "الجهل المركب"؛ بمعنى أن يرى المرء نفسه مالكاً لكل أدوات المعرفة والعلم ولا حاجة له بالقراءة والاطلاع. إن وهم المعرفة هو أشد وأخطر أنواع الجهل من حيث هلاك الفرد والمجتمعات، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدوغمائية؛ أي التعصب والجمود الفكري. وهذا النوع منتشر بكثرة بين أفراد المجتمعات، حتى إنك ترى حاملاً لشهادة علمية كبرى مصاباً بالوهم المعرفي والجمود الفكري.

وعندما تطرح مسألة اجتماعية أو نفسية، يتبرع البعض بكتابة مقالات أو منشورات لتشخيص تلك الحالات. وهذا باب من أبواب الوهم المعرفي؛ فمثل هذه الحالات لا يمكن أن تقاس بمنشور عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بل تحتاج إلى دراسات عملية ونظرية دقيقة للوصول إلى التشخيص السليم.

وفي الختام؛ إن المثقف الحقيقي الذي يحمل روح الثقافة يجب ألا يصاب بوهم المعرفة، ومن المنطق أن يتبنى شعار "ما زلت أتعلم"، إذ إن كمال المعرفة لا يمكن أن يتحقق لعدم كمال الإنسان. وقد وصف الفيلسوف وعالم المنطق البريطاني برتراند راسل هذه المعضلة قائلاً: "المشكلة الأساسية في العالم هي أن الأغبياء متعصبون والوعاة مليئون بالشك."

فالذي يمتلك الوعي حقاً هو من يحمل روح الشك العلمي ولا ينساق خلف الأوهام الزائفة، حتى في بعض العلوم البحتة مثل علم الأنساب؛ فالتحقق من أنساب أفراد المجتمع يتطلب حتماً اعتماد الشك المنهجي حتى يثبت النسب يقيناً.

إن الوهم المعرفي أداة تنهك المجتمع ولا تصلحه، ومن أراد إصلاح نفسه فكرياً فعليه أولاً التخلي عن وهم المعرفة

مؤسسة صرح العطاء للتنمية المستدامة

مجلة صوت المجتمع المدني

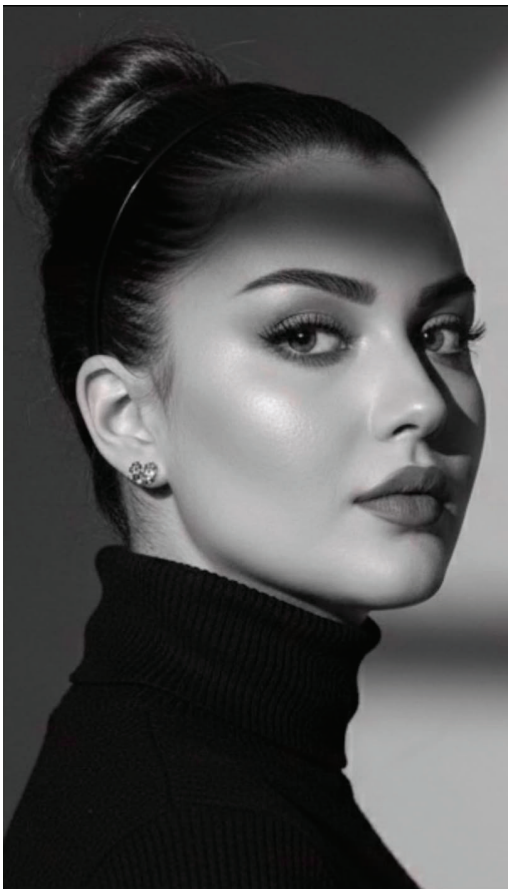
3

العدد الثالث
آيلول ٢٠٢٦

مقالات

حقوق الإنسان
كرامة الإنسان في ميزان القانون

المحامية زهراء عباس شهاب



حقوق الإنسان ليست مجرد مجموعة من النصوص التي تتضمنها المواثيق والاتفاقيات، وليست مفاهيم نظرية تُطرح في الدراسات القانونية وانما هي منظومة متكاملة ترتبط بوجود الإنسان وكرامته وحريته ومساواته وتُعَبّر عن الحد الادنى من الحقوق التي ينبغي ان يتمتع بها كل إنسان لمجرد كونه إنساناً، وتقوم الفكرة الأساسية لحقوق الإنسان على الاعتراف بقيمة الإنسان وكرامته بحيث لا تكون الحقوق مرتبطة بالقدرة او المكانة او الوضع الاجتماعي او الاقتصادي وانما تستند إلى الطبيعة الإنسانية ذاتها ومن هنا أصبحت الكرامة الإنسانية الأساس الذي تتفرع عنه مجموعة واسعة من الحقوق والحريات وأصبح احترام الإنسان وصون شخصيته وحمايته من الإهانة والتعسف والتمييز من المبادئ الجوهرية في البناء القانوني والإنساني المعاصر وتتسم حقوق الانسان بالترابط والتكامل، فلا يمكن عزل حق عن غيره بصورة تامة. فالحق في الحياة يرتبط بالحق في السلامة الجسدية والنفسية والحق في التعليم يرتبط بقدرة الإنسان على تطوير شخصيته والمشاركة في المجتمع والحق في العمل يرتبط بالعيش الكريم، كما ترتبط حرية التعبير بحرية الفكر والحق في الوصول الى المعلومات ضمن الحدود التي تحمي حقوق الآخرين وتشمل منظومة حقوق الإنسان والحقوق المدنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن مجموعة من الحقوق التي برزت نتيجة التطورات العلمية والتكنولوجية ومن أبرزها الحق في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية والامان الرقمي وهي حقوق أصبحت تكتسب أهمية متزايدة مع اتساع استخدام الوسائل الالكترونية والانتقال جانب كبير من حياة الإنسان الى البيئة الرقمية ويحتل مبدأ المساواة وعدم التمييز مكانة أساسية في حماية حقوق الإنسان والمقصود بالمساواة ليس بالضرورة أن تكون المعاملة واحدة في جميع الحالات وأنما أن تقوم المعاملة المختلفة على أسباب موضوعة ومشروعة والا تتحول الاختلافات بين الأفراد الى وسيلة للانتقاص من حقوقهم او كرامتهم ولذلك فإن التمييز غير المبرر يمثل إخلالاً بمبدأ العدالة ومساساً جوهرياً بفكرة المساواة الإنسانية. كما ان حماية الكرامة الإنسانية تقتضي صون الإنسان من مختلف أشكال الايذاء والاهانة والمعاملة القاسية او المهينة واحترام خصوصيته وحياته الشخصية فالكرامة ليست مفهوماً مجرداً وانما لها انعكاسات قانونية مباشرة تظهر في طريقة التعامل مع الإنسان وفي حماية شخصيته وحقوقه الاساسية. وتبرز أهمية القانون في مجال حقوق الإنسان من خلال توفير قواعد واضحة تنظم الحقوق والحريات وتحدد وسائل حمايتها فالاعتراف بالحق لا يكتمل بمجرد وجوده في النصوص وانما يحتاج الى آليات تتيح للفرد المطالبة بحقه عند تعرضه للانتهاك



والحصول على الإنصاف وجبر الضرر وفقاً للقواعد القانونية النافذة ومن أهم مظاهر الحماية القانونية للإنسان حقه في اللجوء إلى القضاء، إذ يمثل القضاء وسيلة أساسية للحصول على الحماية والانتصاف عند الاعتداء على الحقوق. وترتبط بذلك ضمانات المحاكمة العادلة وحق الدفاع وحق تقديم الأدلة والطعن في الأحكام وفقاً للقانون، بما يضمن ألا يتحول الخلاف أو النزاع إلى وسيلة لإهدار حقوق أحد أطرافه ولا تقتصر حقوق الإنسان على الحماية من الأفعال الضارة المباشرة، بل تمتد إلى توفير الظروف التي تساعد الإنسان على التمتع بحقوقه بصورة فعلية. فالحماية القانونية للتعليم والعمل والصحة والخصوصية والسلامة الشخصية تمثل جميعها جوانب مترابطة من مفهوم الحياة الكريمة، ولا يمكن النظر إلى أي منها بمعزل عن بقية الحقوق

وقد أدى التطور العلمي والتقني إلى ظهور مجالات جديدة في حقوق الإنسان تحتاج إلى معالجة قانونية دقيقة. ويأتي الذكاء الاصطناعي في مقدمة هذه التطورات، لما يمكن أن يترتب على استخدامه من آثار تمس الخصوصية والمساواة والبيانات الشخصية وحرية الاختيار. وتظهر هنا أهمية وضع ضوابط قانونية تضمن أن تكون التطبيقات الذكية متوافقة مع المبادئ الأساسية لحماية الإنسان، وأن تكون هناك إمكانية واضحة لتحديد المسؤولية عند وقوع الضرر

وتثير الأنظمة الذكية بصورة خاصة مسألة الشفافية، إذ قد يتعامل الإنسان مع نتيجة صادرة عن نظام تقني دون أن يعرف الأساس الذي بُني عليه القرار أو البيانات التي تم الاعتماد عليها. ولذلك تبرز الحاجة إلى تعزيز قابلية التفسير والمساءلة، بحيث لا يصبح التطور التقني سبباً في إضعاف قدرة الإنسان على فهم القرارات التي تؤثر في حقوقه ومصالحه

كما أصبحت حماية البيانات الشخصية جزءاً أساسياً من حماية الخصوصية. فالبيانات لم تعد مجرد معلومات عادية، وإنما قد تكشف عن جوانب دقيقة من حياة الإنسان وشخصيته وسلوكياته. ولهذا فإن جمع البيانات واستخدامها وتخزينها ومشاركتها ينبغي أن يخضع لضوابط قانونية تضمن احترام الخصوصية وتمنع الاستخدام غير المشروع أو التعسفي للمعلومات الشخصية

ومن الجانب الاجتماعي، لا يمكن أن تتحقق حماية حقوق الإنسان من خلال النصوص القانونية وحدها، لأن احترام الحقوق يحتاج إلى ثقافة مجتمعية تؤمن بقيمة الإنسان وتحترم الاختلاف وتنبذ العنف والإهانة والتمييز. وتؤدي المؤسسات التعليمية والجامعات ومنظمات المجتمع المدني والوسائل الإعلامية دوراً مهماً في نشر الوعي بالحقوق وتعزيز المعرفة بالوسائل القانونية المتاحة لحمايتها

إن الوعي بحقوق الإنسان لا يعني معرفة الحقوق فقط، وإنما يعني إدراك أن لكل حق قيمة إنسانية وقانونية، وأن احترام حقوق الآخرين يمثل جزءاً من احترام الحقوق بصورة عامة. فالحرية لا تنفصل عن المسؤولية، والمطالبة بالحق ينبغي أن تقترن باحترام حقوق الغير، والاختلاف بين الأشخاص لا ينبغي أن يكون سبباً لإهدار الكرامة أو الانتقاص من الحقوق

وفي النهاية، يمكن القول إن حقوق الإنسان تمثل جوهر العلاقة بين القانون والإنسان، لأنها تجعل الكرامة الإنسانية محوراً للحماية القانونية، وتحول الحقوق من أفكار مجردة إلى ضمانات قابلة للمطالبة والحماية. وكلما تطورت الحياة وتغيرت وسائل التواصل والعمل والتكنولوجيا، ظهرت حاجة مستمرة إلى تطوير الفهم القانوني للحقوق بما يتناسب مع هذه المتغيرات.

فالإنسان هو نقطة البداية في منظومة حقوق الإنسان، وكرامته هي أساسها، والقانون هو إحدى أهم الوسائل التي تضمن حمايتها. ولهذا فإن القيمة الحقيقية لحقوق الإنسان لا تظهر في عدد الحقوق التي نعرفها، وإنما في قدرتنا على احترامها وحمايتها وتحويلها من نصوص مكتوبة إلى ممارسة حقيقية تحفظ للإنسان كرامته وتصون حريته

مقـــالات



الليبرالية المحافظة
من حماية الهوية الى صناعة المستقبل

الباحث: مهند المدني

تعتبر مسألة التوفيق بين حرية الفرد واستقرار المجتمع واحدة من أعقد التحديات التي واجهت الفكر السياسي الحديث. فبينما اندفعت بعض المناهج الفكرية نحو تعزيز الحرية الفردية المطلقة على حساب الهوية المجتمعية اتجهت مناهج أخرى نحو تقييد الحريات بحجة الحفاظ على النظام والنص الاجتماعي. وفي قلب هذا التجاذب، تبرز الليبرالية المحافظة كمنهج فكري وسياسي يمتلك رؤية متوازنة لبناء دولة مؤسسات عصرية دون التفريط بالقيم التأسيسية للمجتمع

أولاً: العدالة وكرامة الإنسان: القواعد الأساسية للدولة

إن اللبنة الأولى في بناء الليبرالية المحافظة تبدأ من تحديد وظيفة الدولة، فالدولة ليست مجرد سلطة إدارية، بل هي كيان أخلاقي وقانوني يهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق العدالة وحفظ كرامة الإنسان. وفي هذا الإطار تتكفل الدولة بحماية الحقوق الأصيلة للمواطن، وفي مقدمتها حرية التفكير والتعبير، فضلاً عن حرية

ثانياً: الدين كبوصلة أخلاقية ومرجعية حضارية

خلافاً للنماذج التي تسعى لترسيخ القطيعة بين الحداثة والدين، تعتمد الليبرالية المحافظة على الدين كبوصلة أخلاقية لا غنى عنها للمجتمع. فالدين في هذا المنهج ليس مجرد طقوس فردية، بل هو المصدر الرئيسي للقيم التي تحفظ الضمير الإنساني وتمنح المجتمع مناعته الأخلاقية. وتتأسس قوة هذا المنهج على قوة إيمان المواطن، ووعيه، وثقافته. ومن هنا، يتحقق التوازن الدقيق بين الحرية السياسية كأداة للمشاركة والتطوير، وبين الأخلاق الاجتماعية كإطار يمنع التفكك ويضمن السلم الأهلي

ثالثاً: النجاح الفردي في حضن الأسرة والمجتمع

ترفض الليبرالية المحافظة النظرة الفردية الضيقة التي تعزل الإنسان عن بيئته ومحيطه. اي إنها تشجع كل مواطن على أن يكون إنساناً ناجحاً، مبدعاً، ومبتكراً في مجاله، لكنها تربط هذا النجاح بالبيئة الأخلاقية والاجتماعية التي ينتمي إليها. فالنجاح الحقيقي والتنمية المستدامة لا يتحققان إلا داخل إطار الروابط الأسرية المتماسكة والتقاليد الاجتماعية الأصيلة، فالأسرة المستقرة هي النواة الصلبة التي ترفد الدولة بأفراد واعين وقادرين على العطاء والمواطنة الصالحة

رابعاً: إمكانية التطبيق في الواقع العراقي: الحل لمعادلة الاستقرار والنهوض

عند النظر إلى الواقع العراقي، نجد أن المجتمع العراقي بتركيبته العريقة يمتلك تجذراً أصيلاً في القيم الدينية، والعشائرية، والأخلاقية، وفي الوقت ذاته يتطلع بشغف نحو بناء دولة مؤسسات حديثة واقتصاد قوي وحريات مدنية وسياسية تصون كرامته. وهنا تكمن أهمية الليبرالية المحافظة كخيار مثالي للعراق، فهي تقدم معالجة حقيقية للاستقطاب الحاصل بين التيارات الداعية للتحديث وبين القوى المتمسكة بالهوية المحافظة إن تطبيق هذا المنهج في العراق يعني بناء دولة قانون ومؤسسات تحمي حرية الاقتصاد والمبادرة الفردية للشباب والعقول المبدعة والتعبير السلمي، ولكن ضمن مسار يُحترم فيه الدين الإسلامي والقيم الاجتماعية

مجلة دورية شهرية
تصدر عن مؤسسة صرح العطاء للتنمية المستدامة

العريقة بصفتهما الصمام للأمان والتلاحم المجتمعي والنسيج الوطني. إن هذا التوازن هو الكفيل بإنهاء حالات الصدام الفكري أو الثقافي، وتوجيه جهود العراقيين نحو البناء والازدهار الاقتصادي والمواطنة الفاعلة

خامساً الغاية النهائية: دولة المؤسسات والشعب المزدهر

إن الغاية من هذا المنهج الفكري ليست مجرد للتنظير الفلسفي، بل للوصول إلى تطبيق عملي يتمثل في بناء دولة مؤسسات قوية ومستقرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً

دولة تمتلك سيادة القانون، وتوفر البيئة الملائمة لخلق شعب غني بعلمه ووعيه وإمكاناته المادية. وفي الوقت نفسه، تجعل من الدين والقيم والأخلاق القاعدة الصلبة التي يرتكز عليها استقرار هذا الشعب ونهضته المستدامة.والجانب الآخر الذي يمثل محوراً أساسياً ومهماً هو "الجانب الديني"؛ فالدين جانب لا يمكن الاستغناء عنه لأنه متعلق بمصير الثواب والعقاب والخشية منهما. ونرى هنا وخماً معرفياً وعلمياً كبيراً جداً، يظهر عندما يقرأ أحدهم آية قرآنية أو حديثاً نبوياً فيتصور أنه أصبح عالماً وامتلك المعرفة الدينية الكافية، فينشر ويتكلم بما يرضي نفسه التي تعاني من وهم المعرفة، معتبراً نفسه مصدراً لذلك العلم الجليل. وهو يتحدث في مسائل لا يفقه فيها شيئاً، وعلى وجه الخصوص المسائل المعاصرة التي تحتاج إلى دراسات متعمقة من جميع الجوانب. وعند وقوع هذه الحوادث، ينتج مجتمع متراجع فكرياً وعلمياً، ومختلف جذرياً في المسائل التي تخص الأيديولوجيا الفكرية. وهذا ناتج عن أصحاب الوهم المعرفي الذي يهلك ويضعف المجتمعات سياسياً واقتصادياً، والأهم من ذلك فكرياً، لتصبح مجتمعات مستهلكة لا تنتج شيئاً جديداً يسهم في الرقي والتطور. وهذا ما يُسمى بـ "الجهل المركب"؛ بمعنى أن يرى المرء نفسه مالكاً لكل أدوات المعرفة والعلم ولا حاجة له بالقراءة والاطلاع. إن وهم المعرفة هو أشد وأخطر أنواع الجهل من حيث هلاك الفرد والمجتمعات، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدوغمائية؛ أي التعصب والجمود الفكري. وهذا النوع منتشر بكثرة بين أفراد المجتمعات، حتى إنك ترى حاملاً لشهادة علمية كبرى مصاباً بالوهم المعرفي والجمود الفكري

وعندما تطرح مسألة اجتماعية أو نفسية، يتبرع البعض بكتابة مقالات أو منشورات لتشخيص تلك الحالات. وهذا باب من أبواب الوهم المعرفي؛ فمثل هذه الحالات لا يمكن أن تقاس بمنشور عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بل تحتاج إلى دراسات عملية ونظرية دقيقة للوصول إلى التشخيص السليم

وفي الختام؛ إن المثقف الحقيقي الذي يحمل روح الثقافة يجب ألا يصاب بوهم المعرفة، ومن المنطق أن يتبنى شعار "ما زلت أتعلم"، إذ إن كمال المعرفة لا يمكن أن يتحقق لعدم كمال الإنسان. وقد وصف الفيلسوف وعالم المنطق البريطاني :برتراند راسل هذه المعضلة قائلاً

المشكلة الأساسية في العالم هي أن" الأغبياء متعصبون والوعاة مليئون بالشك." فالذي يمتلك الوعي حقاً هو من يحمل روح الشك العلمي ولا ينساق خلف الأوهام الزائفة، حتى في بعض العلوم البحتة مثل علم الأنساب؛ فالتحقق من أنساب أفراد المجتمع يتطلب حتماً اعتماد .الشك المنهجي حتى يثبت النسب يقيناً

إن الوهم المعرفي أداة تنهك المجتمع ولا تصلحه، ومن أراد إصلاح نفسه فكرياً فعليه أولاً التخلي عن وهم المعرفة



مجلة صوت المجتمع المدني

مجلة دورية شهرية
تصدر عن مؤسسة صرح العطاء للتنمية المستدامة

مقـــالات

المرأة والذكاء الاصطناعي نحو حماية قانونية فعّالة من الأضرار الرقمية

د. نور الهدى عباس شهاب



لم يعد الذكاء الاصطناعي تقنيةً محصورة في نطاق المختبرات أو التطبيقات المتخصصة، بل أصبح جزءًا من الحياة اليومية ومنظومة العمل والتعليم والإعلام والخدمات، وأخذ يؤدي أدوارًا متزايدة في إنتاج المعلومات وتحليل البيانات وإنشاء الصور والمحتوى المرئي والمسموع واتخاذ مخرجات قد يكون لها أثر مباشر في حياة الأفراد ومراكزهم القانونية والاجتماعية. ومع هذا التحول، لم تعد العلاقة بين الإنسان والذكاء الاصطناعي مسألة تقنية بحتة، بل أصبحت مسألة قانونية تفرض إعادة التفكير في حدود الحماية التي ينبغي أن يوفرها القانون عندما تتحول التقنية من وسيلة للمنفعة إلى مصدر محتمل للإضرار.

وفي قلب هذه التحولات تبرز المرأة بوصفها طرفًا فاعلًا في البيئة الرقمية، وفي الوقت ذاته صاحبة حقوق قد تتعرض للاعتداء من خلال بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي. فالمرأة اليوم ليست مجرد مستخدمة لهذه التقنيات؛ بل أصبحت باحثة ومهندسة ومطورة ومختصة قانونية وأكاديمية وصانعة محتوى وصاحبة مشروع، وتشارك في إنتاج المعرفة الرقمية وتوظيف الذكاء الاصطناعي في مجالات متعددة. ومن ثم فإن الحديث عن المرأة والذكاء الاصطناعي ينبغي ألا يُبنى على تصورها بوصفها طرفًا ضعيفًا يحتاج إلى حماية استثنائية، وإنما على الاعتراف الكامل بمركزها القانوني والمهني والاجتماعي، مع توفير ضمانات فعالة تحول دون أن تصبح التقنيات الحديثة وسيلة للانتقاص من حقوقها أو عرقلة مشاركتها في المجال الرقمي وتكتسب هذه الحماية أهمية خاصة بالنظر إلى أن بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي أوجدت صورًا جديدة من الاعتداء على الحقوق الشخصية، ولا سيما الخصوصية والصورة والسمعة والاعتبار والكرامة. فإمكان إنشاء محتوى مصطنع أو تعديل صور ومقاطع أو تركيب أصوات ومشاهد بصورة يصعب معها التمييز بين الحقيقي والمولد اصطناعيًا، يفرض تحديات قانونية تتجاوز صور الاعتداء التقليدية. وقد تصبح المرأة، في بعض الحالات، محل استهداف لمحتوى مصطنع أو مضلل يمس صورتها أو سمعتها أو حياتها الخاصة، بما قد يؤدي إلى أضرار معنوية واجتماعية ومهنية تتجاوز لحظة إنتاج المحتوى إلى فترة لاحقة بسبب سرعة انتشاره وإمكان نسخه وإعادة تداوله ولا تقف المخاطر عند الاعتداءات المتعمدة التي يرتكبها المستخدمون، وإنما قد ترتبط كذلك بطريقة تصميم الأنظمة والبيانات التي تعتمد عليها والخوارزميات المستخدمة في تحليلها. فالأنظمة التي تتعلم من بيانات تتضمن تحيزات اجتماعية أو صورًا نمطية قد تنتج مخرجات تكرس التمييز بصورة غير مباشرة، وهو ما يجعل حماية المرأة من الذكاء الاصطناعي تتجاوز مواجهة الاستخدامات غير المشروعة إلى ضرورة ضمان عدالة تصميم الأنظمة ذاتها. ومن هنا يصبح السؤال عن

حماية المرأة سؤالًا يتعلق بمراحل دورة حياة التقنية بأكملها، من جمع البيانات وتصميم النظام وتدريبه واختباره إلى تشغيله ومراقبة مخرجاته وتكشف هذه المخاطر عن تحول مهم في طبيعة الحماية القانونية؛ فالمشكلة لم تعد محصورة في غياب قاعدة قانونية تمنع الاعتداء، وإنما أصبحت مرتبطة بقدرة القواعد القائمة على التعامل مع ضرر قد يتولد داخل منظومة تقنية معقدة، وتتعدد فيها الأدوار البشرية وتتداخل فيها الأسباب. فقد يكون الضرر نتيجة استخدام غير مشروع من جانب شخص معين، وقد يرتبط بخلل في التصميم أو التطوير، أو بقصور في التشغيل أو الرقابة، أو بمجموعة من العوامل التي يصعب فصل أحدها عن الآخر. ولذلك فإن حماية المرأة في البيئة الذكية تتطلب قانونًا قادرًا على الوصول إلى مصدر الضرر دون أن يسمح للتعقيد التقني بأن يتحول إلى عائق أمام إنصاف المتضررة

وفي هذا السياق، تظل القواعد العامة في القانون المدني العراقي أساسًا مهمًا للحماية. فالمادة (204) من القانون المدني تؤكد أن الحماية المدنية لا ترتبط بطبيعة الوسيلة المستخدمة في إحداث الضرر بقدر ارتباطها بتحقق الاعتداء والضرر وفق الشروط القانونية. كما أن المادة (205) تقرر التعويض عن الضرر الأدبي، بما يشمل المصالح المتصلة بالحرية والشرف والسمعة والمركز الاجتماعي والاعتبار المالي، وهي مجالات يمكن أن تتعرض للاعتداء في البيئة الرقمية بصورة مباشرة.

وتبرز أهمية هذه النصوص عند النظر إلى الأضرار التي يمكن أن تصيب المرأة نتيجة استخدام الذكاء الاصطناعي؛ إذ إن كثيرًا من هذه الأضرار لا تكون مالية في أصلها، وإنما تتصل بحقوق لصيقة بالشخصية. فالاعتداء على صورة المرأة أو خصوصيتها أو سمعتها قد لا ينتج عنه في البداية نقص مالي محدد، لكنه قد يؤدي إلى آثار مهنية واجتماعية وشخصية حقيقية. ولذلك فإن الاعتراف بالضرر الأدبي يمثل إحدى الركائز التي يمكن البناء عليها في حماية المرأة من بعض صور الاعتداء الرقمي غير أن تقرير الحق في التعويض لا يكفي وحده؛ إذ تظل المسألة الأكثر تعقيدًا هي تحديد من يتحمل هذا الضرر. فالذكاء الاصطناعي رغم ما يمتلكه من قدرات على التعلم والتوليد والتحليل، لا يتمتع في الإطار القانوني الراهن بشخصية قانونية مستقلة تجعله محلًا أصيلًا لتحمل الالتزام بالتعويض. ومن ثم لا ينبغي أن يؤدي وصف النظام بأنه «ذكي» أو «مستقل» إلى إبعاد المسؤولية عن الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين أنشأوا النظام أو طوروه أو شغلوه أو استخدموه

وتقتضي العدالة في هذا المجال النظر إلى درجة السيطرة على مصدر الخطر والمساهمة في إحداث الضرر وإمكان تفاديه، بدل الاكتفاء بالبحث عن مالك النظام. فقد يكون المطور هو الأقرب إلى تحمل المسؤولية إذا كان الضرر ناشئًا عن عيب في التصميم أو البرمجة، وقد يكون المشغل مسؤولًا عندما يرتبط الضرر بطريقة الاستخدام أو عدم اتخاذ تدابير الرقابة المناسبة، بينما قد تنصرف المسؤولية إلى المستخدم إذا استعمل النظام بصورة غير مشروعة بقصد الإضرار بالمرأة أو انتهاك حقوقها. وقد تتوزع المسؤولية بين أكثر من طرف إذا أسهمت أفعال متعددة في إنتاج النتيجة الضارة، وتزداد أهمية هذا التصور في الحالات التي تنتج فيها أنظمة الذكاء الاصطناعي مخرجات يصعب تفسيرها بصورة مباشرة. فعدم القدرة على فهم جميع التفاصيل الداخلية للنظام لا ينبغي أن يعني استحالة تحديد المسؤولية القانونية. وإنما ينبغي البحث عن سلسلة القرارات البشرية والتقنية التي أتاحت إنتاج النتيجة، وتحديد الطرف أو الأطراف التي كان بإمكانها توقع الخطر أو الحد منه أو منعه ومن هنا تظهر مسألة الإثبات بوصفها إحدى أهم حلقات الحماية. فقد تجد المرأة نفسها مطالبة بإثبات واقعة تقنية معقدة لا تملك الأدوات اللازمة لفهمها أو الوصول إلى بياناتها، في حين تكون المعلومات الأساسية لدى الجهة المطورة أو المشغلة للنظام. وإذا بقي عبء الإثبات موزعًا بصورة لا تراعي هذا التفاوت، فقد يصبح الحق في التعويض قائمًا من الناحية النظرية لكنه صعب الممارسة من الناحية العملية لذلك تبرز الحاجة إلى تعزيز الالتزامات المتعلقة بالشفافية والتوثيق وحفظ سجلات التشغيل والبيانات التي تسمح بتتبع مخرجات الأنظمة، ولا سيما في التطبيقات التي يمكن أن تؤثر في الحقوق الأساسية للأفراد. كما تكتسب

الخبرة الفنية أهمية متزايدة أمام القضاء، ليس لإحلال الخبير محل القاضي في تقدير المسؤولية، وإنما لتمكين المحكمة من فهم الآلية التقنية التي أسهمت في وقوع الضرر وتحديد العناصر الواقعية اللازمة لتطبيق القاعدة القانونية.

وتتصل بهذه الإشكالية مسألة التعويض، الذي ينبغي ألا ينظر إليه باعتباره مجرد مبلغ مالي يدفع إلى المتضررة، وإنما بوصفه وسيلة لجبر الضرر وإعادة التوازن إلى المركز القانوني الذي اختل نتيجة الاعتداء. وتزداد أهمية هذا التصور في حالة المرأة التي تتعرض لضرر رقمي يمس خصوصيتها أو سمعتها أو صورتها؛ إذ قد تكون الخسارة المادية محدودة أو غير ظاهرة، في حين يكون الضرر الأدبي بالغ الأثر.

ويمنح القانون المدني العراقي للقضاء مساحة مهمة في هذا المجال؛ إذ يقرر التعويض عن الضرر المادي والأدبي، ويربط تقديره بالضرر الذي لحق المتضرر وما فاته من كسب متى كان نتيجة طبيعية للفعل غير المشروع. كما يتيح في حالات معينة إعادة النظر في تقدير التعويض، ويمنح المحكمة إمكان اختيار الطريقة الملائمة لجبر الضرر بحسب ظروف الواقعة. وتكتسب هذه المرونة أهمية خاصة في البيئة الرقمية، حيث قد لا يكون التعويض النقدي وحده قادرًا على معالجة جميع آثار الاعتداء.

فإذا كان الضرر مستمرًا بسبب بقاء المحتوى الضار أو استمرار تداوله، فإن الحماية لا ينبغي أن تنتظر حتى نهاية الاعتداء لتبدأ. وقد يكون وقف الاعتداء وإزالة آثاره، متى كان ذلك ممكنًا قانونًا وتقنيًا، جزءًا أساسيًا من عملية الجبر إلى جانب التعويض المالي. وبذلك تتكامل الحماية القضائية من خلال منع استمرار الضرر، ثم تقدير آثاره، ثم جبر ما تعذر تداركه.

كما ينبغي أن يراعي تقدير التعويض خصوصية الضرر الرقمي ومداه. فانتشار المحتوى ومدته وعدد الأشخاص الذين وصل إليهم، وقابليته لإعادة التداول، والآثار التي ترتبت عليه في الحياة الخاصة أو المهنية، كلها ظروف قد تساعد في تقدير جسامة الضرر في الحالة المعروضة على القضاء. ولا يعني ذلك وضع معيار حسابي ثابت للتعويض، وإنما ضمان أن يكون تقديره مرتبطًا بالضرر الحقيقي لا بمجرد وقوع الفعل.

ومع ذلك فإن الحماية التي تبدأ بعد وقوع الضرر تظل حماية ناقصة؛ فالمرأة لا تحتاج إلى التعويض فحسب، وإنما تحتاج قبل ذلك إلى بيئة رقمية تقل فيها احتمالات الاعتداء. ومن هنا ينبغي أن تتجه الحماية القانونية إلى مرحلة تصميم الأنظمة وتطويرها، من خلال إدماج حماية الخصوصية وعدم التمييز والأمن والمساءلة ضمن دورة حياة الذكاء الاصطناعي، وإخضاع التطبيقات ذات المخاطر المرتفعة لإجراءات مناسبة لتقييم المخاطر واختبار الأنظمة ومراجعة مخرجاتها وتظهر أهمية هذا النهج بوضوح في حماية بيانات المرأة وصورتها ومعلوماتها الشخصية. فكلما ازدادت قدرة النظام على جمع البيانات وتحليلها وإعادة إنتاجها أصبحت الحاجة أكبر إلى قواعد تحدد أغراض جمع البيانات وطرق استخدامها، وتمنع توظيفها خارج الغرض المشروع، وتتيح للمتضررة وسائل واضحة للاعتراض والحصول على الإنصاف عند إساءة استخدامها ولا تكتمل الحماية الوقائية من دون مساءلة الجهات التي تطور أو تشغل أنظمة الذكاء الاصطناعي عن المخاطر التي يمكن توقعها بصورة معقولة. فالمسألة لا ينبغي أن تبدأ فقط عندما يقع الضرر، وإنما ينبغي أن تمتد إلى الإجراءات التي كان من الممكن اتخاذها لمنعه. وهذا الاتجاه يحقق تحولًا من نموذج قانوني يقوم على التعويض بعد الضرر إلى نموذج يجمع بين الوقاية من الخطر والمسؤولية عن الإضرار وجبر نتائجه وفي الحالات التي تتعقد فيها عملية الإسناد أو يتعذر فيها الوصول إلى المسؤول أو تحصيل التعويض منه، يمكن التفكير في آليات مالية مساندة، من بينها التأمين على بعض مخاطر الذكاء الاصطناعي، ولا سيما في التطبيقات ذات المخاطر المرتفعة، فضلًا عن إمكان دراسة إنشاء صناديق تعويض للحالات الاستثنائية التي يتعذر فيها الحصول على التعويض وفق الآليات التقليدية. ولا ينبغي أن تكون هذه الوسائل بديلًا عن المسؤولية المدنية، وإنما ضمانة إضافية تحول دون بقاء المتضررة بلا جبر بسبب التعقيد التقني أو صعوبة تحديد المسؤول وفي مقابل التركيز على المرأة بوصفها متضررة محتملة، ينبغي التأكيد على دورها بوصفها شريكًا في تشكيل المستقبل التقني والقانوني. فالمرأة

التي تدخل مجال الذكاء الاصطناعي بوصفها باحثة أو مطورة أو قانونية أو أكاديمية لا تحتاج إلى حماية من التقنية بقدر ما تحتاج إلى بيئة قانونية عادلة تضمن مشاركتها فيها دون تمييز أو إقصاء. كما أن حضور المرأة في تصميم السياسات التقنية والتشريعات ذات الصلة يمكن أن يسهم في إدخال الاعتبارات المرتبطة بالحقوق والحريات والآثار الاجتماعية ضمن عملية صنع القرار التقني ومن هنا فإن تمكين المرأة في مجال الذكاء الاصطناعي يمثل في ذاته أحد أوجه الحماية القانونية؛ فالحماية لا تعني إبعادها عن المجالات التقنية بحجة المخاطر، وإنما ضمان قدرتها على المشاركة فيها والاستفادة من إمكاناتها، مع توفير الوسائل القانونية التي تمنع استغلال التقنية ضدها. وبذلك تتحول المرأة من محل للحماية إلى فاعل في صناعة البيئة التي تُبنى فيها الحماية ذاتها إن التحدي الذي يفرضه الذكاء الاصطناعي على حماية المرأة لا يتمثل في عجز القانون عن فهم التقنية، وإنما في ضرورة تطوير أدواته بما يسمح له باستيعاب صور جديدة من الضرر دون أن يفقد المبادئ التي تقوم عليها العدالة المدنية. فالتقنية قد تغير وسيلة الاعتداء، لكنها لا تغير القيمة القانونية للحق المعتدى عليه؛ وقد تجعل مصدر الضرر أكثر تعقيدًا، لكنها لا ينبغي أن تجعل الوصول إلى المسؤول مستحيلًا؛ وقد تجعل تقدير الضرر أكثر صعوبة، لكنها لا تبرر ترك المتضررة دون جبر وعليه فإن بناء حماية قانونية فعالة للمرأة في عصر الذكاء الاصطناعي يقتضي الانتقال من الحماية المجردة إلى حماية قابلة للنفاذ، تقوم على الوقاية من المخاطر، وضمان الشفافية والتوثيق، وتيسير الإثبات، وتحديد المسؤولية وفقًا لدرجة السيطرة والمساهمة في إحداث الضرر، ثم توفير تعويض عادل عن الضررين المادي والأدبي، مع الاستفادة من التأمين وصناديق التعويض كآليات مساندة عند الضرورة وبهذا المعنى، لا ينبغي أن ينظر إلى العلاقة بين المرأة والذكاء الاصطناعي باعتبارها علاقة بين طرف يحتاج إلى الحماية وتقنية تشكل مصدرًا للخطر فحسب، وإنما باعتبارها علاقة جديدة بين الحقوق والتقنية والقانون. فالمرأة شريكة في إنتاج المعرفة التقنية واستعمالها، وهي في الوقت ذاته صاحبة حقوق يجب أن تظل مصونة في البيئة الرقمية. ومن ثم فإن معيار نجاح الإطار القانوني لا يكمن في عدد النصوص التي يضعها المشرع، وإنما في قدرته على أن يوفر للمرأة حماية حقيقية عندما تُنتهك حقوقها، وأن يضمن لها طريقًا واضحًا إلى وقف الضرر وإثباته وجبر آثاره وفي عصر تتسع فيه قدرة الذكاء الاصطناعي على إنتاج المحتوى والتأثير في القرارات وإعادة تشكيل المجال الرقمي، تصبح حماية المرأة اختبارًا حقيقيًا لقدرة القانون على مواكبة التقنية دون أن يتراجع أمامها. فالتطور التقني لا يكتسب مشروعيته من حداثته وحدها، وإنما من قدرته على الانسجام مع حقوق الإنسان وكرامته؛ والقانون لا يثبت فاعليته بمجرد قدرته على معاقبة الضرر بعد وقوعه، وإنما بقدرته على الوقاية منه، وإسناده إلى من يتحمل مسؤوليته، وضمان أن يكون لكل امرأة تتعرض للاعتداء الرقمي حق فعلي في الحماية وسبيل فعّال إلى الإنصاف والتعويض



مقالات

الذكاء الاصطناعي والقانون المدني بين الأردن والعراق نحو إعادة بناء قواعد المسؤولية المدنية في عصر الأنظمة الذكية



المحامية تقوى القرالة

مملكة الاردنية الهاشمية

لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد تقنية حديثة تضاف إلى أدوات الحياة اليومية، بل أصبح تقنية فاعلة تتداخل في مجالات متعددة تمس المراكز القانونية للأفراد، من الصناعة والطب والنقل والتجارة إلى الخدمات المصرفية والقضائية والإدارية. ومع اتساع نطاق الاعتماد على الأنظمة الذكية، لم تعد الإشكالية القانونية تنحصر في مدى مشروعية استخدام الذكاء الاصطناعي، وإنما امتدت إلى إشكالية أكثر تعقيدًا تتعلق بتحديد من يتحمل تبعة الضرر الناشئ عن منظومة ذكية قد تتخذ قراراتها بصورة مستقلة أو شبه مستقلة

وهنا يجد القانون المدني نفسه أمام واقع تقني يختلف في طبيعته عن البيئة التي نشأت في ظلها القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية؛ إذ تقوم هذه القواعد في جوهرها على تحديد الفعل والفاعل والضرر والعلاقة السببية، في حين قد تتوزع عملية إنتاج الضرر في البيئة الذكية بين مطوّر النظام ومصنّعه ومشغّله ومستخدمه ومزوّد البيانات، فضلًا عن النظام التقني ذاته الذي قد يتعلم ويتكيف مع البيئة المحيطة به وتكتسب هذه الإشكالية أهمية خاصة في التشريعين الأردني والعراقي، في ظل التقارب بين منظومتيهما المدنيتين، الأمر الذي يجعل المقارنة بينهما مدخلًا مناسبًا لبيان مدى قدرة القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية على استيعاب الأضرار الناشئة عن الذكاء الاصطناعي، ومدى الحاجة إلى تطوير آليات الإسناد والضمان والتعويض بما يتلاءم مع طبيعة المخاطر التقنية الحديثة وتبدأ الإشكالية من مسألة الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، إذ يثور التساؤل حول مدى إمكانية اعتباره شخصًا قانونيًا مستقلًا. إن إضفاء الشخصية القانونية على النظام الذكي يترتب عليه آثار قانونية واسعة، من بينها إمكانية إسناد الحقوق والالتزامات إليه، وهو اتجاه لا يبدو أن التشريعين الأردني والعراقي قد تبنياه. والأقرب إلى المنطق القانوني أن الذكاء الاصطناعي لا يمثل شخصًا قانونيًا مستقلًا، وإنما يعد أداة تقنية ذات قدرة متقدمة على التحليل والتعلم واتخاذ القرار. ومن ثم، فإن الاستقلال التقني الذي تتمتع به بعض الأنظمة الذكية لا يستلزم بالضرورة استقلالًا قانونيًا وتتضح أهمية هذه التفرقة في أن استقلال النظام في اتخاذ القرار لا يؤدي بذاته إلى إعفاء الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المرتبطين بتصميمه أو إنتاجه أو تشغيله من المسؤولية، وإنما يقتضي البحث عن الأساس القانوني الذي يمكن من خلاله إسناد الضرر إلى الطرف الذي أسهم في إنشائه أو كان قادرًا على الوقاية منه أو الحد من آثاره وتقوم المسؤولية المدنية في صورتها التقليدية على الفعل الضار والضرر والعلاقة السببية، وهي عناصر تبدو واضحة في الوقائع التقليدية، إذ يمكن في الغالب تحديد السلوك الضار والفاعل والنتيجة والعلاقة بينهما. غير أن الأمر يختلف في بيئة الذكاء الاصطناعي، حيث قد يكون النظام قد صُمم بطريقة سليمة، ثم قام نتيجة التعلم الآلي بتطوير أنماط معينة من العمل، وأصدر قرارًا لم يكن متوقعًا

بصورة دقيقة من المصمم أو المستخدم، وترتب على ذلك ضرر للغير وعندئذ يثور التساؤل حول ما إذا كان الضرر ينسب إلى فعل المصمم، أم إلى فعل المشغّل، أم إلى عيب في النظام أم إلى البيانات التي بُني عليها، أم إلى مجموعة متداخلة من الأسباب. وتكشف هذه الإشكالية أن التحدي لا يكمن دائمًا في غياب القاعدة القانونية، وإنما في صعوبة تطبيق المفاهيم التقليدية للمسؤولية على بيئة تقنية تتسم بالتعقيد والاستقلالية وصعوبة التوقع الكامل لبعض مخرجاتها وتسمح القواعد العامة في القانون المدني الأردني والعراقي باستيعاب العديد من صور الضرر الناشئ عن استخدام الذكاء الاصطناعي من خلال قواعد المسؤولية عن الفعل الضار والضرر والسببية، فضلًا عن القواعد المتعلقة بحراسة الأشياء والمسؤولية عن الأشياء التي تتطلب عناية خاصة. غير أن قابلية هذه القواعد للتطبيق لا تعني بالضرورة وجود تنظيم تشريعي متكامل للمسؤولية عن الذكاء الاصطناعي. فالقواعد المدنية التقليدية نشأت في بيئة كان من الممكن فيها تحديد مصدر السلوك الضار وتحديد الشخص الذي يسيطر عليه بدرجة أكبر، بينما تفرض الأنظمة الذكية نموذجًا تتعدد فيه الأطراف وتتوزع فيه السيطرة والمعرفة الفنية. ولذلك فإن التحدي الحقيقي أمام القانون المدني الأردني والعراقي لا يتمثل في إنشاء مسؤولية قانونية من العدم، بقدر ما يتمثل في إعادة بناء آليات الإسناد والضمان والتعويض بما يتلاءم مع المخاطر التي تفرزها الأنظمة الذكية وتُعد علاقة السببية من أكثر عناصر المسؤولية المدنية تعرضًا للاختبار في هذا المجال. ففي الضرر التقليدي قد تكون السلسلة السببية واضحة، أما في الأنظمة الذكية فقد تتداخل عدة أسباب في إنتاج النتيجة، فقد يرجع الضرر إلى عيب في تصميم النظام، أو خلل في البرمجة، أو بيانات غير دقيقة أو منحازة، أو تحديث طرأ على النظام، أو طريقة استخدامه، أو قصور في الرقابة البشرية، أو تفاعل غير متوقع بين النظام والبيئة المحيطة به ومن ثم تظهر الحاجة إلى تجاوز التصور المبسط للسببية، والبحث عن السبب المنتج أو الفعال في إحداث الضرر، مع مراعاة درجة مساهمة كل طرف في إنشاء الخطر أو السيطرة عليه. وهذا يقود إلى إعادة صياغة السؤال التقليدي للمسؤولية؛ فلا يكفي أن يسأل القانون: من ارتكب الفعل؟ وإنما ينبغي أن يبحث كذلك في: من أنشأ الخطر؟ ومن كان قادرًا على منعه أو الحد من آثاره؟ وتكشف الأضرار الناشئة عن الذكاء الاصطناعي عن حاجة متزايدة إلى تصور أكثر مرونة للمسؤولية المدنية، يقوم على مصدر الخطر إلى جانب الفعل البشري المباشر. فإذا قرر شخص أو منشأة استخدام نظام ذكي مرتفع الخطورة لتحقيق منفعة معينة، ثم تحقق الخطر المرتبط بهذا الاستخدام وأصاب الغير بضرر، فإن تحميل تبعة الضرر يمكن أن يستند إلى الاستفادة من النشاط والسيطرة عليه، وليس بالضرورة إلى إثبات سلوك بشري تقليدي سابق على وقوع الضرر ولا يعني هذا الاتجاه منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية، وإنما يعني التعامل معه بوصفه مصدرًا تقنيًا للخطر. ومن هنا تبرز المسؤولية الموضوعية باعتبارها أحد النماذج التي يمكن التفكير في توظيفها لمواجهة بعض صور الضرر الناشئ عن الأنظمة الذكية، ولا سيما الأنظمة ذات الخطورة المرتفعة كما تكشف الطبيعة الخاصة للذكاء الاصطناعي عن قصور نسبي في الاقتصار على التعويض بعد وقوع الضرر؛ فإذا كان النظام الذكي قادرًا على إحداث أضرار واسعة النطاق أو كان من الصعب تحديد مصدر الضرر، فإن انتظار تحققه ثم البحث عن المسؤول قد لا يحقق الحماية القانونية الفعالة. ومن هنا تبرز أهمية الانتقال من قانون يقتصر على معالجة الضرر بعد وقوعه إلى قانون يعمل كذلك على إدارة الخطر والحد منه قبل وقوعه ويتطلب ذلك اعتماد آليات تساعد على تحقيق التتبع التقني للقرارات التي يتخذها النظام وتسلسل العمليات التي أدت إليها، وتعزيز الشفافية الخوارزمية بما يسمح، في الحدود الممكنة، بفهم الأسس التي بُني عليها القرار الآلي، إلى جانب الرقابة البشرية، ولا سيما في الأنظمة التي قد تترتب على قراراتها آثار جسيمة على الأشخاص. كما يبرز التأمين الإلزامي في بعض الأنشطة عالية الخطورة كوسيلة لضمان حصول المضرور على التعويض دون تحميله عبء إثبات تقني بالغ التعقيد، فضلًا عن إمكانية إنشاء صناديق تعويض خاصة للحالات التي يتعذر فيها تحديد المسؤول بصورة دقيقة أو يتعذر فيها الحصول على التعويض من المسؤول المباشر وفي هذا السياق، يمكن للتقارب التشريعي بين الأردن والعراق أن يشكل أساسًا مناسبًا لبناء معالجة عربية أكثر تطورًا لمسؤولية الذكاء الاصطناعي. ولا ينبغي أن

مؤسسة صرح العطاء للتنمية المستدامة

مجلة صوت المجتمع المدني

3

العدد الثالث
آيلول ٢٠٢٦

ينحصر التطوير التشريعي في وضع نص عام يقرر المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي، لأن مثل هذا التنظيم قد لا يكون كافيًا لمعالجة التفاصيل التي تفرضها الطبيعة التقنية للأنظمة الذكية. والأجدى هو بناء منظومة متكاملة للمسؤولية المدنية تقوم على تصنيف الأنظمة بحسب درجة خطورتها، وتحديد المسؤوليات وفقًا لموقع كل طرف في سلسلة تطوير النظام وتشغيله والاستفادة منه.

فمسؤولية المطور لا ينبغي بالضرورة أن تتطابق مع مسؤولية المستخدم، كما لا ينبغي أن تتطابق مسؤولية المنتج مع مسؤولية المشغّل، في حين تتطلب الأنظمة عالية الخطورة مستوى أعلى من الرقابة والاحتياط والتأمين. وبذلك يمكن أن يقوم معيار المسؤولية على مزيج من السيطرة والاستفادة والقدرة على الوقاية ودرجة الخطر وطبيعة الضرر، بما يحقق قدرًا أكبر من العدالة، بدلًا من تحميل المضرور عبء إثبات تفاصيل تقنية قد لا يملك القدرة أو المعرفة للوصول إليها.

إن الذكاء الاصطناعي لا يمثل تحديًا تقنيًا للقانون المدني فحسب، وإنما يمثل تحديًا لفلسفة المسؤولية المدنية ذاتها. فالقانون الذي اعتاد البحث عن الفاعل البشري المباشر يجد نفسه أمام أنظمة قادرة على التعلم والتحليل والتنبؤ واتخاذ القرارات، وقد تتسبب في أضرار لا يكون من السهل تحديد مصدرها ضمن العلاقة التقليدية بين الفعل والفاعل والنتيجة

وفي المقارنة بين الأردن والعراق، يظهر أن القواعد العامة للمسؤولية المدنية يمكن أن توفر أساسًا أوليًا لحماية المضرور، إلا أن التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي يجعل الاكتفاء بهذه القواعد وحدها غير كافٍ لمواجهة مختلف صور الضرر المحتملة. ومن ثم فإن المطلوب ليس هدم قواعد المسؤولية المدنية التقليدية، وإنما إعادة توظيفها وتطويرها بما يسمح باستيعاب المخاطر التقنية الجديدة ولعل التحول الأهم الذي ينبغي أن يشهده الفكر القانوني العربي يتمثل في الانتقال من سؤال: من أخطأ؟ إلى سؤال أكثر ملاءمة لعصر الذكاء الاصطناعي: من أنشأ الخطر، ومن كان قادرًا على السيطرة عليه، ومن ينبغي أن يتحمل تبعته؟ ففي عصر الأنظمة الذكية، قد لا يكون الإنسان هو من اتخذ القرار الأخير بصورة مباشرة، لكنه يظل في كثير من الأحيان من صمّم النظام، أو أدخله إلى بيئة العمل، أو انتفع منه، أو امتلك القدرة على التحكم في مخاطره. ومن هنا فإن العدالة المدنية الحديثة لا ينبغي أن تبحث عن الفاعل فقط، بل عن مصدر الخطر والقادر على تحمل تبعته

وهذه هي النقطة التي يمكن أن يبدأ منها بناء نظرية عربية معاصرة للمسؤولية المدنية عن الذكاء الاصطناعي، تجمع بين خصوصية التشريعين الأردني والعراقي ومتطلبات التحول التقني، وتضع حماية الإنسان والمضرور في مركز التنظيم القانوني



مقـــالات

العقود الهجينة في القانون العراقي
دراسة في التكييف القانوني
وتداخل الأحكام المدنية والتجارية

المحامي عبدالاله عباس شهاب



أفرز التطور المتسارع في الحياة الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية أنماطاً جديدة من العلاقات التعاقدية لم تعد تستوعبها التصنيفات التقليدية للعقود على نحو كامل، إذ أصبح العقد في كثير من المعاملات الحديثة يجمع بين مجموعة من العناصر والالتزامات التي تنتمي في طبيعتها إلى أكثر من نموذج عقدي. وقد أدى هذا التداخل إلى بروز ما يعرف بالعقود الهجينة، وهي عقود تتعدد فيها الوظائف القانونية والاقتصادية ضمن إطار تعاقدي واحد، بحيث يصعب أحياناً ردها إلى عقد مسمى واحد أو إخضاعها بصورة كاملة لأحكام نظام عقدي محدد وتتجلى أهمية هذه العقود في كونها تعكس التحول الذي طرأ على الوظيفة الاقتصادية للعقد، فلم يعد التعاقد في كثير من المجالات يهدف إلى تحقيق عملية قانونية بسيطة، كبيع شيء أو تأجيره أو تقديم خدمة منفردة، وإنما أصبح وسيلة لتنظيم عملية اقتصادية متكاملة تتعدد مراحلها والتزامات أطرافها. فقد يتضمن العقد توريد منتجات وتركيبها وتشغيلها وصيانتها، أو بيع معدات مع منح حق استخدام برنامج مرتبط بها، أو تقديم نظام تقني مع الالتزام بالتحديث والدعم الفني والتدريب، الأمر الذي يجعل العلاقة التعاقدية ذات طبيعة مركبة تتجاوز الحدود التقليدية للعقود المسماة وتزداد أهمية هذه المسألة في نطاق القانون العراقي بالنظر إلى التداخل القائم بين القواعد العامة التي قررها القانون المدني العراقي رقم أربعين لسنة ألف وتسعمائة وواحد وخمسين والأحكام الخاصة التي نظمها قانون التجارة العراقي. فالقانون المدني يمثل الإطار العام الذي تستند إليه النظرية العامة للعقد في حين يتولى قانون التجارة تنظيم طائفة من الأعمال والمعاملات التجارية مع بقاء القواعد المدنية ذات أهمية في المسائل التي لا تجد لها تنظيماً خاصاً في التشريع التجاري ومن هنا تبرز الإشكالية القانونية الأساسية التي تثيرها العقود الهجينة، والمتمثلة في تحديد طبيعتها القانونية والقواعد التي ينبغي تطبيقها عليها عندما تتداخل فيها عناصر مدنية وتجارية أو عناصر مستمدة من أكثر من عقد. فهل ينبغي تغليب طبيعة العنصر الأساسي في العقد وإخضاع العلاقة بأكملها لأحكامه، أم أن تعدد العناصر يقتضي تطبيق أحكام مختلفة على كل عنصر بحسب طبيعته؟ وهل يؤدي ذلك إلى تجزئة العقد من الناحية القانونية، أم أن وحدة الغرض الاقتصادي الذي أبرم من أجله تقتضي الحفاظ على وحدته وتفسير عناصره بصورة متكاملة؟

إن الإجابة عن هذه الإشكالية تقتضي الانطلاق من حقيقة أن العقد الهجين لا يمثل بالضرورة نوعاً عقدياً مستقلاً بالمعنى التشريعي، وإنما يمثل صورة من صور التعاقد التي تتعدد فيها العناصر وتتداخل الوظائف. ومن ثم فإن التكييف القانوني للعقد يصبح الأداة الأساسية لتحديد القواعد واجبة التطبيق، ولا سيما أن تسمية العقد التي يضعها المتعاقدان لا تكفي وحدها لتحديد طبيعته القانونية، وإنما ينبغي النظر إلى حقيقة العلاقة ومضمون الالتزامات التي رتبها الطرفان والغاية التي استهدفا تحقيقها من وراء التعاقد

ويستند التعامل مع العقود الهجينة في القانون المدني العراقي إلى مرونة القواعد العامة التي تسمح باستيعاب العقود التي لا تندرج بصورة كاملة ضمن العقود المسماة. فالعقد لا يستمد حمايته القانونية من مجرد حملة اسماً

مجلة دورية شهرية
تصدر عن مؤسسة صرح العطاء للتنمية المستدامة

معيناً، وإنما من توافر أركانه وشروط صحته ومشروعية محله وسببه ولذلك يمكن للقواعد العامة أن تمتد إلى العديد من الصور التعاقدية المستحدثة التي لم يضع لها المشرع تنظيماً خاصاً وتبرز هنا أهمية مبدأ سلطان الإرادة في تشكيل العلاقة التعاقدية، في الحدود التي يقررها القانون، إذ يستطيع المتعاقدان تنظيم مصالحهما وإنشاء التزامات متعددة ومتداخلة ما دامت لا تتعارض مع القواعد الآمرة أو النظام العام والآداب. إلا أن حرية الأطراف في تركيب العقد لا تعني ترك مسألة التكييف لإرادتهم بصورة مطلقة، لأن تحديد الطبيعة القانونية للعقد يبقى مسألة قانونية تستخلص من مضمونه وآثاره وليس من العنوان الذي اختاره المتعاقدان ويكتسب التكييف أهمية خاصة عندما تكون عناصر العقد مستمدة من عقود مختلفة. فقد يكون العقد في ظاهره عقد توريد، إلا أن المورد يلتزم إلى جانب التسليم بالتركيب والتشغيل والصيانة والتدريب، وقد يكون العقد موسوماً بأنه عقد خدمات بينما يمثل نقل ملكية المعدات أو المنتجات الجزء الجوهري من العملية. وفي مثل هذه الحالات ينبغي البحث عن طبيعة الالتزام الأساسي ومدى ارتباط الالتزامات الأخرى به، فضلاً عن الغرض الاقتصادي الذي يسعى العقد إلى تحقيقه ويعد معيار العنصر الغالب من المعايير التي يمكن الاستعانة بها في هذا المجال، إذ ينظر إلى العنصر الذي يمثل جوهر العقد وتدور حوله بقية الالتزامات. فإذا كان انتقال الملكية هو المقصود الأساسي وكانت الخدمات المصاحبة ذات طبيعة تكميلية، أمكن أن تكون أحكام البيع هي الأقرب إلى التطبيق. أما إذا كانت الخدمة أو التشغيل أو الإدارة هي الغاية الأساسية، وكان توفير الشيء أو المعدات وسيلة لتحقيقها فقد يتجه التكييف إلى تغليب طبيعة الخدمة أو العمل الذي يمثل جوهر العلاقة ومع ذلك، لا يمكن التعامل مع معيار العنصر الغالب بوصفه قاعدة جامدة تصلح لجميع العقود الهجينة، لأن بعض العقود تقوم على مجموعة من العناصر المتساوية في أهميتها والتي لا يمكن فصل أحدها عن الآخر دون إفراغ العقد من مضمونه الاقتصادي. ففي هذه الحالة يصبح من الضروري اعتماد رؤية أكثر مرونة تقوم على تحليل العقد باعتباره وحدة متكاملة، مع الاستفادة من الأحكام الخاصة بكل عنصر بالقدر الذي يتلاءم مع طبيعة العلاقة ولا يؤدي إلى تفكيكها بصورة مصطنعة وتزداد المسألة تعقيداً عندما تتداخل في العقد عناصر مدنية وتجارية في الوقت ذاته. فوجود عنصر تجاري لا يؤدي بالضرورة إلى إخضاع العقد بأكمله لأحكام القانون التجاري، كما أن وجود عنصر مدني لا يعني بالضرورة إخراج العلاقة من نطاق النشاط التجاري. وإنما يتوقف الأمر على طبيعة العملية محل التعاقد وعلى الأحكام الخاصة التي قررها المشرع بشأنها ويظهر هنا الدور التكميلي للقانون المدني والقانون التجاري العراقي، إذ يتولى قانون التجارة تنظيم المعاملات التي تدخل في نطاق النشاط التجاري وفق الأحكام الخاصة التي وضعها المشرع، بينما تظل القواعد العامة في القانون المدني مرجعاً مهماً في المسائل التي لم يتناولها التنظيم التجاري بصورة خاصة. وبذلك لا يكون الفصل بين القانونين قائماً على الاستبعاد المطلق، وإنما على توزيع وظيفي يسمح بتطبيق النص الخاص في نطاقه والرجوع إلى القواعد العامة عند الحاجة وتبرز هذه العلاقة بصورة عملية في العقود التجارية الحديثة التي تتعدد عناصرها. فعقد توريد معدات صناعية، على سبيل المثال، قد يتضمن التزاماً بالتسليم والتركيب والتشغيل والصيانة وتوفير قطع الغيار والتدريب، وقد تستمر العلاقة بين الطرفين لسنوات بعد تسليم المعدات. ومن غير الملائم في مثل هذه الحالة النظر إلى العقد باعتباره عملية بيع بسيطة، لأن القيمة الاقتصادية التي يسعى الطرفان إلى تحقيقها تقوم على مجموعة مترابطة من الالتزامات وتظهر الصورة ذاتها في عقود الامتياز التجاري والتوزيع والإدارة والتشغيل والخدمات اللوجستية، حيث يجتمع في العقد الواحد أكثر من التزام، وقد تتداخل فيه عناصر البيع والترخيص والخدمة والوكالة أو الإدارة. وهذا التطور يؤكد أن الواقع التجاري الحديث أصبح أكثر تعقيداً من أن يستوعب دائماً من خلال التصنيفات التقليدية للعقود وتتجسد العقود الهجينة بصورة أكثر وضوحاً في المجال التكنولوجي، حيث أصبح من المعتاد أن تتضمن العلاقة التعاقدية توفير أجهزة أو أنظمة تقنية إلى جانب ترخيص استخدام البرامج وتقديم خدمات الصيانة والتحديث والدعم الفني والاستضافة ومعالجة البيانات. وفي عقود الذكاء الاصطناعي على وجه الخصوص، قد يتعهد مزود الخدمة بإتاحة نظام ذكي للمستخدم، مع استمرار التزامه بتطوير النظام وتحديثه ومعالجة البيانات وتقديم الدعم الفني، وربما ضمان مستوى معين من الأداء خلال مدة التعاقد وتطرح هذه العقود إشكالات قانونية لا يمكن معالجتها من خلال التصنيفات التقليدية وحدها، لأن النظام

مؤسسة صرح العطاء للتنمية المستدامة
مجلة صوت المجتمع المدني
3
العدد الثالث
آيلول ٢٠٢٦

أو التطبيق الذكي قد يكون في الوقت ذاته محلاً لخدمة رقمية وموضوعاً لترخيص استخدام ومجالاً لالتزامات مستمرة بالصيانة والتحديث والحماية التقنية. ولذلك فإن التكييف ينبغي أن ينطلق من الوظيفة التي يؤديها العقد في الواقع ومن مجموع الالتزامات التي يرتبها على أطرافه كما ينعكس الطابع الهجين للعقد على نطاق المسؤولية العقدية، إذ قد يقع الإخلال في عنصر من عناصر العقد مع بقاء بقية الالتزامات منفذة بصورة صحيحة. فإذا التزم أحد الأطراف بتوفير نظام تقني وتركيبه وتشغيله وصيانته، ثم نفذ التزاماته المتعلقة بالتسليم والتركيب وأخل بالصيانة أو التحديث، فإن تحديد المسؤولية يتطلب تحديد طبيعة الالتزام الذي وقع الإخلال به ومدى أهميته بالنسبة إلى العقد ككل ولا يكفي في هذا المجال إثبات وجود الإخلال بصورة مجردة، بل ينبغي النظر إلى أثره في العملية التعاقدية ومدى جوهريته. فقد يكون الإخلال محدوداً بحيث لا يؤثر في استمرار العقد، وقد يكون جوهرياً يؤدي إلى تعطيل الغرض الأساسي الذي أبرم العقد من أجله، الأمر الذي قد ينعكس على الجزاء العقدي المترتب عليه وترتبط هذه المسألة أيضاً بمدى قابلية العقد الهجين للتجزئة. فإذا كانت الالتزامات مترابطة بصورة تجعل تنفيذ أحدها عديم الفائدة دون الآخر، فإن الحفاظ على وحدة العقد يكون أكثر انسجاماً مع إرادة الأطراف وطبيعة العملية الاقتصادية. أما إذا كانت الالتزامات مستقلة وقابلة للفصل دون التأثير في الغرض الأساسي للعقد، فقد يكون من الممكن التعامل مع كل عنصر وفق القواعد القانونية الأكثر ملاءمة له. ومن هنا فإن وحدة العقد لا تعني بالضرورة تطبيق حكم قانوني واحد على جميع عناصره كما أن تعدد عناصره لا يعني بالضرورة تجزئته إلى مجموعة عقود مستقلة. وإنما يتطلب الأمر تحقيق توازن بين الأمرين، بحيث تطبق القواعد القانونية الخاصة على العناصر التي تستوجبها طبيعتها، مع المحافظة على وحدة العقد كلما كان الفصل بين عناصره من شأنه أن يؤدي إلى نتيجة تتعارض مع الغرض الذي أبرم العقد لتحقيقه وتتأكد أهمية هذا التوجه في ظل توسع المعاملات الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، إذ أصبحت العلاقات التعاقدية أكثر مرونة وأقل ارتباطاً بالنماذج التقليدية. فالعقد الحديث قد لا يكون مجرد وسيلة لتبادل الأموال أو المنافع، وإنما قد يمثل إطاراً مستمراً لتنظيم التعاون بين الأطراف، وتبادل البيانات والخدمات والتقنيات، وتحديد مسؤوليات متعددة ومتدرجة عبر فترة زمنية طويلة ومن ثم فإن معالجة العقود الهجينة في العراق تحتاج إلى تطوير فقهي وقضائي يواكب هذه التحولات، مع عدم إغفال الدور الذي يمكن أن يؤديه التشريع في وضع قواعد عامة تساعد على تكييف العقود المركبة وتحديد القانون واجب التطبيق عليها. ولا تبدو الحاجة قائمة بالضرورة إلى وضع تنظيم تشريعي تفصيلي لكل نوع من العقود المستحدثة، لأن ذلك قد يؤدي إلى تضييق نطاق المرونة القانونية أمام التطورات المستقبلية، وإنما يمكن أن يكون من الأنسب وضع معايير عامة للتكييف والتجزئة وتحديد العنصر الغالب، مع بيان العلاقة بين الأحكام الخاصة والقواعد العامة كما أن القضاء العراقي يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في هذا المجال من خلال تطوير معايير عملية لتفسير العقود الهجينة، والتمييز بين الحالات التي تستوجب تغليب أحد العناصر والحالات التي تقتضي التعامل مع العقد كوحدة متكاملة. ويظل هذا الدور مرتبطاً بضرورة المحافظة على المبادئ الأساسية لنظرية العقد وعدم تحويل المرونة في التكييف إلى وسيلة لإهدار استقرار المعاملات أو تجاوز الإرادة المشروعة للمتعاقدين وبذلك يمكن القول إن العقود الهجينة تمثل تحدياً حقيقياً للتصنيف التقليدي للعقود، لكنها في الوقت ذاته تكشف عن مرونة القانون وقدرته على استيعاب التحولات الاقتصادية والتكنولوجية. وفي إطار القانون العراقي، فإن غياب تنظيم تشريعي مستقل للعقود الهجينة لا يعني غياب الوسائل القانونية لمعالجتها، إذ يمكن الاستناد إلى القواعد العامة في القانون المدني والأحكام الخاصة في قانون التجارة للوصول إلى الحل القانوني الملائم، على أن يكون التكييف الصحيح هو نقطة الانطلاق في كل حالة وتخلص الدراسة إلى أن التعامل مع العقود الهجينة ينبغي أن يقوم على منهج قانوني مرن لا يكتفي بالنظر إلى الشكل الخارجي للعقد أو تسميته، وإنما يبحث في مضمونه الحقيقي والغاية الاقتصادية منه ومدى الترابط بين عناصره. كما أن تحديد القانون الواجب التطبيق ينبغي أن يتم وفق علاقة تكاملية بين القانون المدني والقانون التجاري، بحيث تطبق الأحكام التجارية الخاصة في نطاقها، ويستعان بالقواعد المدنية العامة فيما لم يرد بشأنه تنظيم خاص وتبرز الحاجة، في ضوء ذلك، إلى تعزيز الدراسات القانونية العراقية المتعلقة بالعقود المركبة والهجينة، ولا سيما في المجالات التجارية

والتكنولوجية والرقمية، والعمل على بناء معايير أكثر وضوحاً للتكييف والتفسير وتحديد المسؤولية. فالتطور المستمر في وسائل التعاقد يجعل من الصعب الاكتفاء بالتصنيفات التقليدية، ويجعل مرونة النظرية العامة للعقد ضرورة لضمان استقرار المعاملات ومواكبة المستجدات الاقتصادية والتكنولوجية إن مستقبل العلاقات التعاقدية في القانون العراقي يتجه بصورة متزايدة نحو نماذج أكثر تركيباً وتداخلاً، الأمر الذي يفرض إعادة قراءة بعض المفاهيم التقليدية في ضوء الواقع الاقتصادي الجديد. والعقد الهجين في هذا السياق ليس مجرد استثناء على القاعدة، بل يمثل اتجاهاً متنامياً في الحياة العملية، يستدعي معالجة قانونية تجمع بين دقة التكييف ومرونة التطبيق، وتحافظ في الوقت ذاته على التوازن بين حرية التعاقد وحماية المصالح المشروعة واستقرار المعاملات



مؤسسة صرح العطاء للتنمية المستدامة

مجلة صوت المجتمع المدني

3

العدد الثالث
أيلول ٢٠٢٦

أبحـــاث

الأحزاب السياسية وانعكاساتها على الانتخابات من بعد دورة الأولى في العراق

الناشط السياسي علي ميعاد



مقدمة البحث

تُعدّ الأحزاب السياسية من الركائز الأساسية لأي نظام سياسي معاصر، إذ لا تكاد تخلو دولة في العالم من وجود تنظيمات حزبية تمارس أدوارًا متفاوتة في التأثير على العملية السياسية وصنع القرار

وتختلف طبيعة هذه الأحزاب باختلاف الأنظمة السياسية فهناك أنظمة تتسم بالتعددية الحزبية التي تتيح تنافس عدة أحزاب، كما في النظم الديمقراطية، في حين تميل أنظمة أخرى إلى نماذج ثنائية أو محدودة التعددية

وفي هذا السياق، يُعدّ النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية مثالًا بارزًا على النظام ثنائي الحزب، حيث يتناوب على السلطة الحزبان الرئيسيان: الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري

ويؤدي كلّ منهما دورًا محوريًا في تشكيل السياسات العامة والتأثير في نتائج الانتخابات، من خلال طرح البرامج السياسية، وتعبئة الناخبين، وترشيح القيادات

وانطلاقًا من ذلك، يسعى البحث إلى دراسة طبيعة الأحزاب السياسية، وتحليل دورها في العملية الانتخابية، مع التركيز على مدى تأثيرها في توجيه سلوك الناخبين وتحديد مخرجات النظام السياسي

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من سعيه إلى توضيح مفهوم الأحزاب السياسية بصورة عامة، وبيان دورها ووظائفها في الحياة السياسية كما يهدف إلى التعرف على الانتخابات الديمقراطية وأنظمتها الانتخابية بمختلف أنواعها، لما لها من دور أساسي في تنظيم عملية تداول السلطة وتمثيل إرادة الشعب

كذلك يتناول البحث نموذجاً تطبيقياً للأحزاب السياسية في العراق لعام 2010، مع تسليط الضوء على ظاهرة مقاطعة بعض فئات الشباب للأحزاب السياسية في الدورة السادسة، وتحليل الأسباب والآثار المترتبة على ذلك

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الأحزاب السياسية ودراستها من حيث مفهومها ووظائفها في الحياة السياسية، فضلاً عن دراسة الانتخابات الديمقراطية والأنظمة الانتخابية المختلفة، وبيان دورها في تنظيم العملية السياسية وتعزيز المشاركة السياسية في المجتمع

إشكالية البحث

تتمثل إشكالية هذا البحث في محاولة الإجابة عن تساؤل رئيس يتمثل في: ما المقصود بالأحزاب السياسية، وما الدور الذي تؤديه في العملية الانتخابية؟ كما يسعى البحث إلى توضيح مدى تأثير الأحزاب السياسية في تنظيم الحياة السياسية والمشاركة في الانتخابات الديمقراطية

فرضية البحث

تنطلق فرضية هذا البحث من أن الأحزاب السياسية تسعى إلى استثمار الفرص المتاحة للوصول إلى السلطة السياسية من خلال المشاركة الفاعلة في العملية الانتخابية والتفاعل المستمر مع المواطنين، بما يعزز حضورها في الحياة السياسية ويزيد من فرصها في كسب التأييد الشعبي

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف الأحزاب السياسية وبيان وظائفها ودورها في الحياة السياسية، إضافة إلى عرض الأنظمة الانتخابية المختلفة وتحليل دورها في تنظيم العملية السياسية، مع الإشارة إلى تجربة الأحزاب السياسية في العراق لعام 2010

المبحث الأول
الإطار النظري للأحزاب السياسية

سوف تتناول في هذا مبحث مفهوم مبسط للأحزاب السياسية وطبيعته في تأثير على الانتخابات ووصول الحزب المعين إلى السلطة

المطلب الأول
مفهوم الأحزاب السياسية

الأحزاب السياسية هي تنظيمات تضم في صفوفها مجموعة أشخاص يتشاركون الآراء ذاتها حول طريقة تنظيم شؤون الدولة والوكيل إلى مؤسسات الحكم تتعامل هذه الأحزاب مع المواطنين ومع بعضها البعض

تشكّل الأحزاب السياسية قنوات للتعبير عن أفكار المواطنين وآرائهم، وتتنافس فيما بينها للوصول إلى سدة الحكم وتولي السلطة، سعياً إلى تحقيق الرؤى التي يروجون لها من خلال مؤسسات الحكم المنتخبة شرعياً

تتيح الأحزاب السياسية للمواطنين خيارات لإدارة الحكم من خلال السياسات والمرشحين الذين يختارونهم، وتمكن من تعزيز المؤسسات السياسية الوطنية

حين تقدم هذه الخيارات في معرض سعيها إلى حشد المواطنين دعماً لرؤاها وأفكارها، فهي حجر الأساس في النظام الديمقراطي، وتلعب دوراً أساسياً في تحديد نوعية نظام الحكم الذي تعود على المواطنين



تتولى الاحزاب السياسية المهام التالية في اربعة مجالات اساسية

مشاركة المواطنين	تحدد الاحزاب السياسية آليات ووسائل تسمح للمواطنين الانخراط مباشرة في طريقة إدارة وتنظيم شؤون البلد من خلال هيكلية الحملات الانتخابية وجهود التوعية التي تبذلها خارج اطار الانتخابات
إعداد السياسات	الاحزاب السياسية هي مصنع أفكار وسياسيات وخطط لطريقة إدارة شؤون البلد وسبل معالجة التحديات التي يواجهها
التنافس في الانتخابات	تتيح الاحزاب السياسية إمكانية التنافس سلمياً على السلطة السياسية من خلال المشاركة في الانتخابات، اما بقبول تحمل مسؤولية الحكم حين تفوز في الانتخابات، أو باحترام خيار الناخبين حين تخسر الانتخابات
المؤسسات الحاكمة	تشجيع الاحزاب السياسية على قيام مؤسسات حكم سلمية بفضل الجهود التي تبذلها خدمة للشعب وتفعيل عمل الوكالات والادارات عند توليها الحكم كما تعزز عامل المساءلة من خلال الرقابة التي تمارسها حين تكون في موقع المعارضة

الأحزاب السياسية هي تنظيمات تضم في صفوفها مجموعة أشخاص يتشاركون الآراء ذاتها حول طريقة تنظيم شؤون الدولة والوكيل إلى مؤسسات الحكم تتعامل هذه الأحزاب مع المواطنين ومع بعضها البعض

تشكّل الأحزاب السياسية قنوات للتعبير عن أفكار المواطنين وآرائهم، وتتنافس فيما بينها للوصول إلى سدة الحكم وتولي السلطة، سعياً إلى تحقيق الرؤى التي يروجون لها من خلال مؤسسات الحكم المنتخبة شرعياً

تتيح الأحزاب السياسية للمواطنين خيارات لإدارة الحكم من خلال السياسات والمرشحين الذين يختارونهم، وتمكن من تعزيز المؤسسات السياسية الوطنية

حين تقدم هذه الخيارات في معرض سعيها إلى حشد المواطنين دعماً لرؤاها وأفكارها، فهي حجر الأساس في النظام الديمقراطي، وتلعب دوراً أساسياً في تحديد نوعية نظام الحكم الذي تعود على المواطنين

المطلب الثاني
وظائف الأحزاب السياسية

إن للأحزاب السياسية وظائف أساسية تقوم بها في المجتمع السياسي، فهي تعمل في صورة جسر يربط بين الحكومة والمواطنين، كما أصبحت مصدر تعبئة المصالح المتقاطعة وحل المشكلات والتناقضات الاجتماعية من خلال تفاعلاتها ومناقشاتها داخل البرلمان وخارجه، وذلك في سياق تجسيدها لأهداف ومواقف مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية ويرتبط ظهور الأحزاب السياسية كذلك بتخفيف مركزية السلطة والحد من الانفراد بالقرار، والتعبير عن طموحات المواطنين بالمشاركة في توجيه السلطة التنفيذية والتأثير في مواقف السلطة التشريعية وترشيد قرارات الحكومة عموماً

وتشكل الأحزاب السياسية مدارس للتثقيف السياسي والتربية الوطنية عليه يتطلب قيام النظام الديمقراطي وجود أحزاب سياسية .على أن تكون هذه الأحزاب ديمقراطية

كما أن الأحزاب السياسية عنصر من عناصر النظام الديمقراطي ومؤسسة من مؤسساته، فلا يمكن تصور قيام هذا النظام وأدائه لمهامه المقصودة على وجه صحيح من غير أن تضطلع الأحزاب السياسية بوظيفتها كاملة على النحو الذي اشترط عليه الأنظمة الديمقراطية في الحياة المعاصرة

وعليه فإن الأحزاب السياسية في الأنظمة السياسية الديمقراطية من أهم القنوات التي تمكن المواطنين من الإسهام المباشر والتأثير في عملية اتخاذ القرارات السياسية وصنع السياسات العامة في داخل بنية النظام السياسي الديمقراطي بمعنى أن هناك قبولاً عاماً من لدن النظام الديمقراطي في عمل الحزب السياسي وأدائه ووظيفته ودوره في الحياة السياسية الديمقراطية، لأن الديمقراطية تتميز بتركيزها على ضرورة انتخاب المواطنين لحكامهم من خلال المنافسة السياسية السلمية بين الأحزاب السياسية أثناء الانتخابات فالأحزاب السياسية بالنسبة للناخبين تساعد على تبسيط الاختيار الانتخابي عن طريق عرض المواقف والبرامج السياسية العامة، وهي بالنسبة للحكومة تكون مجموعة متماسكة من العناصر السياسيين، الأمر الذي يساعدها على تنفيذ برامجها حال انتخابها

إذاً فإن الحزب السياسي أياً كان شكله يؤدي بعض الوظائف المشتركة في مجموعة واسعة من الأنظمة السياسية والاقتصادي

ذلك أن الأحزاب السياسية تقوم بوظائف ترتبط وتؤثر بشكل مباشر في التحولات الديمقراطية ومن هذه الوظائف

* المشاركة السياسية، من خلال إتاحة الفرصة للمواطنين لتنظيم أنفسهم وتشكيل قنوات اتصال بين الحكام والمحكومين ومراقبة اعمال الحكومة
* التنشئة السياسية ودعم الثقافة السياسية والمساهمة في غرس قيم معينة
* التجنيد السياسي واعداد القيادات وتدريبها واضفاء الشرعية عليها
* تجميع المصالح من خلال التوفيق بين مصالح والمواطنين في سياسات عامة وتحديد الاولويات

المبحث الثاني
الانتخابات الديمقراطية ونظم الانتخابية

الانتخابات هي التي تعتبر حرب عند الأحزاب السياسية ومجازفة في كل ما يوسعهم للفوز أحدهم بهذه الحرب التي تكون كل أربع سنوات وأيضا النظم الانتخابية لعبت دورا في تحديد هذه الحرب أن كانت جامدة أو مرونة

المطلب الاول
مفهوم الانتخابات الديمقراطية

تعد الانتخابات بمثابة الوسيلة الأساسية التي تؤهل الناس للمشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلدانهم والتي بدورها تعتبر حقاً أساسياً من حقوق الإنسان كافحت من أجله الشعوب في جميع أنحاء العالم، و يعتبر حق الانتخاب في الدول الديمقراطية، من أهم الممارسات السياسية، فهي وسيلة لنقل السلطة بطريقة سلمية من شخص إلى آخر، أو مجموعة إلى أخرى

تختلف إجراءات ونظم الانتخابات من بلدٍ لآخر، إلا أن هناك أسساً معينة يجري العمل بها في كثير من البلاد، ونظرا لأهمية ظاهرة الانتخابات لإرساء قواعد الديمقراطية في المجتمع سنتطرق إليها في هذه المقالة

خصائص الانتخابات

هناك عدّة مميزات أو خصائص للانتخابات الديمقراطيّة، وهذه الميزات هي

اولاص: الانتخابات عامّة: بمعنى أنّه يحقّ لكلّ مواطن أن يَنتخِب وأن يُنتخَب. وفي بعض الأحيان هناك تقييدات لهذا الحقّ (أن تَنتخِب وأن تُنتخَب)، لكنّ هذه التقييدات تكون قليلة بقدر الإمكان، مثل قيد السن و غيرها

ثانياً: الانتخابات متساوية: ومعنى ذلك أنّ لكلّ ناخب صوتًا واحدًا. فصوت المثقّف يساوي صوت غير المثقّف، وصوت الغنيّ يساوي صوت الفقير

ثالثاً: الانتخابات دورية: بمعنى أن الانتخابات تعود وتتكرّر بعد مرور مدة معينة من الزمن وهذه المدة منصوص عليها في القانون. كذلك، هناك قواعد تتقرر وفقها هذه الدوريّة بالنسبة للانتخابات

رابعاً: الانتخابات السرية: هناك وسائل تهدف إلى ضمان وتأمين سرّيّة الانتخاب، بحيث لا تكون هناك إمكانيّة لممارسة ضغط غير لائق وغير عادل على الناخب وإقناعه بالتصويت لمرشّح معيّن عبر استخدام وسائل غير لائقة ومرفوضة. مثلاً، يتمّ وضع ورقة التصويت في مغلّف غير شفّاف ومغلق، ويكون هناك ستار يحجب المصوِّت عن الأنظار ويحول دون إمكانيّة مشاهدة ورقة التصويت الّتي وضعها، وبالتالي معرفة المرشّح أو الحزب الّذي صوّت لصالحه

خامساً: الانتخابات نزيهة وعادلة : والمقصود بذلك أنّها تجري وفق قواعد متّفق عليها وحسب قوانين الدولة

سادساً: الانتخابات تعبر عن حرّيّات المواطن :حرّيّة التعبير والإدلاء بالرأي، إبداء التسامح وعدم التعصّب تجاه الآراء المختلفة، حرّيّة الانتظام (في حزب أو حركة) والتنظيم السياسيّ

يحتل مفهوم الانتخابات الديمقراطية موقع الصدارة في النظم الديمقراطية لدى كثير من الباحثين، خاصة منذ أن عرّف جوزيف شومبيتر الديمقراطية بأنها: مجموعة من الإجراءات والمؤسسات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة

وعلى الرغم من اهتمام العديد من الباحثين بهذا المفهوم عند حديثهم عن الديمقراطية، فإنه لا يوجد حتى اليوم تعريف متفق عليه بين المهتمين بالانتخابات، كما لا توجد مجموعة معايير قاطعة تحدد معالم الانتخابات الحرة والنزيهة، ولا منهجية واحدة يمكن من خلالها وضع مؤشرات محددة وشاملة للانتخابات الديمقراطية

وقد وضع روبرت دال الانتخابات الحرة والنزيهة ضمن الشروط السبعة للنظام الديمقراطي من وجهة نظره، إلا أنه لم يقدم تعريفاً تفصيلياً لها

وأكد دال ضرورة أن تسبق إجراء الانتخابات مجموعة من الحريات والحقوق الديمقراطية، ورتّبها على النحو الآتي

* حرية الحصول على المعلومات من مصادر متعددة

*حرية الت

* حرية التنظيم وتشكيل مؤسسات مستقلة

* اجراء انتخابات حرة ونزيهة

وبذلك يرى دال أن الانتخابات الحرة والنزيهة تمثل ذروة الديمقراطية وليس بدايتها؛ فالانتخابات لا تسبق الديمقراطية، ولا تنتج بذاتها الديمقراطية أو الحريات والحقوق

وفي الأدبيات العلمية الغربية التي تناولت موضوع الديمقراطية والانتخابات، حاول بعض الباحثين وضع تعريفات محددة للانتخابات الديمقراطية بحسب الحالات التي درسوها ومن أبرز هذه الأدبيات وأكثرها شمولاً ما قدمه ديفيد باتلر وآخرون، حيث حددوا ستة شروط تقوم عليها الانتخابات العامة الديمقراطية، وهي

* حق التصويت العام لجميع المواطنين البالغين

* دورية الانتخابات وانتظامها

* عدم حرمان اي جماعية من تشكيل حزب سياسي او الترشح للمناصب السياسية

* حق التنافس على جميع مقاعد المجالس التشريعية

* حرية ادارة الحملات الانتخابية بحيث لا يحرم القانون أو العنف المرشحين من عرض آرائهم وقدراتهم، ولا يمنع الناخبين من مناقشة تلك الآراء

تمكين الناخبين من الإدلاء بأصواتهم في جو من الحرية والسرية، مع ضمان شفافية فرز الأصوات وإعلان النتائج، وتمكين الفائزين من تولي مناصبهم حتى موعد الانتخابات التالية

المطلب الثاني

النظم الانتخابية في الحياة السياسية

في مفهومها الأساسي تعمل النظم الانتخابية على ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء في الانتخابات إلى عدد المقاعد التي تفوز الأحزاب والمرشحين المشاركين بها

أما المتغيرات الأساسية فتتمثل في المعادلة الانتخابية المستخدمة (هل يتم استخدام إحدى نظم التعددية/الأغلبية، أو النسبية، أو المختلطة أو غيرها،وما هي المعادلة الحسابية التي تستخدم لاحتساب المقاعد المخصصة لكل فائز)، وتركيبة ورقة الاقتراع (هل يصوت الناخب لمرشح واحد أو لقائمة حزبية، وهل بإمكانه التعبير عن خيار واحد أو مجموعة من الخيارات)، بالإضافة إلى حجم الدائرة الانتخابية (وهذا لا يتعلق بعدد الناخبين المقيمين ضمن حدود الدائرة الواحدة، إنما بعدد الممثلين الذين يتم انتخابهم عن كل دائرة انتخابية) وعلى الرغم من عدم تركيز هذا الدليل على الجوانب الإدارية للعملية الانتخابية (كتوزيع مقرات الاقتراع، أو تسمية المرشحين، أو تسجيل الناخبين، أو الجهاز الإداري للعملية الانتخابية، إلخ) إلا أن هذه المسائل على درجة بالغة من الأهمية حيث يؤدي تجاهلها إلى تقويض الفوائد المرجوة من أي نظام انتخابي يتم اختياره.

كما وأن تصميم النظام الانتخابي يؤثر في مجالات أخرى من قوانين الانتخابات: فاختيار النظام الانتخابي له تأثيره على طريقة ترسيم الدوائر الانتخابية، وكيفية تسجيل الناخبين، وكيفية تصميم أوراق الاقتراع، وكيفية فرز الأصوات، بالإضافة إلى العديد من الجوانب الأخرى للعملية الانتخابية

تحقيق التوازنات السياسية في المجتمع بين الأحزاب المتنافسة، ويساعد على تسيير مختلف المتناقضات الموجودة ومعالجتها بالطرق السلمية، إضافة إلى كونه- النظام الانتخابي- الوسيلة الوحيدة لإسناد السلطة أو البقاء فيها، فهو يسهل من عملية التحول الديمقراطي ويؤطرها بطريقة تمنع التصادم بين مختلف الاتجاهات السياسية

* يساهم في خلق حيوية سياسية متجددة في نفوس المواطنين والمنتخبين، نتيجة شعورهم بالتهميش والإقصاء، فالنظام الانتخابي العادل يمكن الأحزاب السياسية من التنافس في جو سلمي وهادئ

* تقوية البناء المؤسساتي، والاقتصادي والاجتماعي للدولة فهو يؤدي إلى بناء مؤسسات شرعية تمارس اختصاصاتها التي يخولها لها الدستور أو القانون، مما يساهم في توزيع الاختصاصات وتقوية دولة القانون بما يضمن تحقيق الوحدة الوطنية وبالتالي تطور اقتصادي واجتماعي

* يعتبر رمزا للشرعية التي هي أساس الحكم الراشد، لا سيما إذا تمت صياغة أحكامه وفق دراسات علمية للوضع السائد في المجتمع بما يتماشى وعادات وتقاليد ومعتقدات المواطن

مجلة دورية شهرية
تصدر عن مؤسسة صرح العطاء للتنمية المستدامة

المبحث الثالث

دراسة تطبيقية على الجمهورية العراقية بعد ٢٠٠٣

تُبرز المشاركة الانتخابية في العراق بعد 2003 كحق وواجب وطني، وسدّ أما م الفساد والتطرف. ولعبت دوراً أساسياً ومهما في دور المواطن العراقي لمشاركة في عملية السياسية وحياتها

المطلب الاول

الانتخابات الديمقراطية العراقية للسنة ٢٠١٠

تعتبر الانتخابات مؤشراً أساسياً على ما إذا كان العراق يتحرك نحو استقرار سياسي أكبر واحترام لحقوق الإنسان بعيداً عن العنف الطائفي الذي ابتلى العراق بعد الانتخابات الأخيرة في عام 2005

على مدار العامين الماضيين، تراجع العنف الذي دمر مجتمعات السنة والشيعة العربية في وسط وجنوب العراق، على الأقل في الفترة الراهنة، إلى حد كبير

لكن بشكل عام فإن أوضاع حقوق الإنسان في العراق ما زالت متواضعة، لا سيما فيما يخص المشردين والمحتجزين والصحفيين والأقليات الدينية والإثنية، والجماعات المعرضة للضرر مثل النساء والفتيات والرجال المشتبهين بالمثلية.

ويستحق الناخبون العراقيون عرض حوار موسع حول القضايا التي تؤثر على حياتهم، لا سيما فيما يخص برامج المرشحين الانتخابية الخاصة باحترام حقوق الإنسان في العراق

وتدعو هيومن رايتس ووتش التحالفات السياسية والأحزاب والمرشحين إلى تبني التوصيات أدناه كجزء لا يتجزأ من برامجها الانتخابية، والعمل على تبني البرلمان القادم والحكومة لها تطبيقها

في ضربة قوية وُجهت إلى مصداقية الانتخابات، أعلنت لجنة الانتخابات العراقية في 13 فبراير/شباط عن أن المئات من المرشحين ، منهم عدة رجال سياسة بارزين من السنة والشيعة علمانيين التوجه، سوف يتم استبعادهم من الانتخابات، وسوف تبقى أسمائهم بعيداً عن صناديق الاقتراع. جاء هذا إثر قرار في يناير/كانون الثاني للجنة الوطنية العليا للمحاسبة والعدالة، شمل نزع الاستحقاق للترشح عن 500 مرشح بسبب صلات مزعومة بحزب البعث

على صعيد العملية التشريعية

بدون شك لعبت السلطة التشريعية في دورتها السابقة دوراً مهماً وجديداً في تشريع العديد من القوانين واللوائح التي شملت مختلف نواحي الحياة العراقية. ومع ذلك فقد بقي العديد من اللوائح التشريعية معطلاً، ولم يرَ النور. وكان للمرحلة السياسية السابقة للانتخابات التي مر بها العراق في مختلف الأصعدة دورها فيما في عد م تسريع العملية التشريعية، وربما لعبت ظروف تلك الحقبة دوراً في عد م تقديم وطرح العديد من اللوائح والقوانين المهمة

إن انتخابات 2010 حاسمة ومهمة في التاريخ السياسي المعاصر للعراق، وهي بمثابة مستودع لتطور شامل في مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها

وعليه فإن المرحلة اللاحقة للانتخابات تتطلب جهداً سياسياً وتشريعياً ينسجم وطبيعة تطورات المرحلة الجديدة على مختلف الأصعدة.

كما أن مرحلة ما بعد الانتخابات بحاجة إلى عمل مضاعف من أجل تجاوز المعطلات والعقبات التي اعترضت العملية التشريعية في المرحلة السابقة، إضافة إلى تلك التي أعاقت عملية إصدار قرارات وقوانين لم تُشرّع ولم ترَ النور

إن المرحلة الجديدة لعراق ما بعد انتخابات 2010 يجب أن تشهد آلية جديدة على صعيد العملية التشريعية

شهدت الحملة الانتخابية لعا م 2010 برامج وأطروحات لكافة الكيانات والأحزاب السياسية شملت مختلف جوانب الحياة

وبعد فوز الكيانات الرئيسية في الانتخابات واشتراكها في العملية السياسية للعراق، أصبح واجباً عليها الالتزام بما طرحته من وعود خلال حملاتها الانتخابية شهد العراق أكبر ظاهرة ديمقراطية في تاريخه المعاصر منذ نشأة الدولة العراقية وحتى السابع من آذار 2010

وقد شهد المسرح السياسي العراقي منذ 9/4/2003 أربع محطات دستورية مهمة غيرت الخارطة السياسية للعراق، وأرست قواعد أكبر عملية ديمقراطية في المنطقة مارس خلالها العراقيون حق الاقتراع والتصويت

المطلب الثاني

دور الشباب ومشاركتهم في عملية الانتخابية

يمكن للأحزاب أن تبني علاقات منتجة مع القادة الشباب الناشئين من خلال الاستثمار في الناشطين الشباب

على سبيل المثال، يمكنها مساعدتهم في بناء مسيرة مهنية تركز قدر الإمكان على مهاراتهم وتساعدهم في تحقيق أهدافهم المهنية، مما يساعد في الإشراف على تطوير مجموعة من قادة الغد يمتلكون مجموعة متنوعة من المهارات التي يمكن أن يستفيد منها الحزب عند تنفيذ أنواع مختلفة من الأنشطة ودعم الكفاءات من خلال توفير فرص تدريب عملي، ودعم الأكفاء بالعدد القليل منهم الذين يرتبطون بشخصيات قيادية مؤثرة، فعلى ذلك سيكون بمقدورهم تحسين كفاءتهم وفعاليتهم من خلال مواصلة الوظائف الجزئية مع مهارات أعمالهم من الأخطاء الشائعة التي ترتكبها الأحزاب السياسية هي تدريب الأشخاص بتدريب لتحسين مهاراتهم ولكن دون تقديم مكافأة على ولائهم للحزب ينبغي أن يكون دافعهم الرئيسي هو تطوير المهارات القيادية أو البحث عن عمل، خاصة وأن القادة الشباب قد يستثمرون سنوات طويلة في العمل السياسي ويفضل الأشخاص الذين يتمتعون بمهارات وشهادات تتوافق مع احتياجات الحزب، وغالبًا ما تكون قائمة على الحاجة لذلك يجب أن يكون التدريب متوافقًا مع احتياجات الشباب، ودعمهم في تطوير قدراتهم القيادية، بما يساعدهم على تحقيق تطلعاتهم الخاصة

مجلة دورية شهرية
تصدر عن مؤسسة صرح العطاء للتنمية المستدامة

مؤسسة صرح العطاء للتنمية المستدامة
مجلة صوت المجتمع المدني
3
العدد الثالث
أيلول ٢٠٢٦

يمكن للاحزاب بناء احزاب مرتكزة على الشباب من خلال اتباع النقاط الخمس التالية	
القوانين الداخلية	تحديث او التعديل النظام الأساسي للحزب لضمان مقاعد للشباب على قوائم المرشحين وفي مراكز القيادة الهامة في اللجان
الوحدات	إنشاء ودعم جناح الشباب ووحدات آخرى تركز على الشباب يمكن ان يتضمن هذا الأمر أيضا إنشاء لجان فرعية في وحدات آخرى تتمتع بنفوذ واسع، يمكن ان تتضمن اللجنة المسؤولة عن صياغة برنامج الحزب لجنة فرعية تركز على الشباب
التأثير	التأكد من ان الأدوار المسندة الى الشباب هي أدوار مؤثرة على هوية الحزب وعمليات صنع القرار وصنع السياسات تجنب الاجراءات الشكلية فمن الاخطاء الشائعة التي ترتكبها الاحزاب، منح الشباب أدوار رمزية او القيا م بذلك من باب الواجب فقط دون أن يكون له تأثي رفعلي على الارض
القيادة	منح القادة الشباب فرصاً ليكونوا وجه الحزب في وسائل الاعلام التقليدية كما في البرامج الحوارية أو المؤتمرات الصحفية أو الانشطة التي تُحفز على المشاركة على وسائل التواصل الاجتماعي السماح للناشطين بقيادة المبادرات التشريعية وحملات الاستقطاب وأنشطة جمع التبرعات ووظائف اساسية آخرى
التطوير	تنظيم جلسات تدريبية لمساعدة الناشطين الشباب على اكتساب مهارات مهمة وفهم كيفية تطبيقها إعداد ودعم برنامج توجيهي لربط الناشطين الشباب بقادة الحزب المخضرمين

لكن لا ننسى جيدا بأن هناك شباب يقاطعون أو يعارضون هذا الأحزاب وعلى سبيل ذلك المقاطعة الانتخابية لدى الشباب العراقي تُظهر بعض فئات الشباب عزوفًا عن الانخراط في الأحزاب السياسية، بل وتتجه أحيانًا إلى مقاطعة الانتخابات، انطلاقًا من اعتقادهم بأن هذه الأحزاب تستغل أعمارهم وأفكارهم وهوياتهم، بل وحتى معتقداتهم، لخدمة مصالحها الخاصة، ويرى هؤلاء الشباب أن مشاركتهم تُوظّف دون تحقيق تطلعاتهم الحقيقية، مما يعمّق فجوة الثقة بينهم وبين القوى السياسية القائمة

وقد برز هذا الموقف بوضوح في الانتخابات العراقية التي أُجريت في 11/11/2025، والتي اتسمت بخصوصية تختلف عن سابقاتها، نظرًا لحدة الصراعات الداخلية داخل المجتمع، وظهور موقف سياسي تمثّل فيما يُعرف بـ"المقاطعة" والمقاطعة ظاهرة سياسية معروفة في العديد من دول العالم، وليست حكرًا على دولة أو منطقة معينة، إذ تشير إلى امتناع الأفراد أو الأحزاب أو الجماعات السياسية عن المشاركة في العملية الانتخابية، إما رفضًا للنظام الانتخابي القائم، أو احتجاجًا على أوضاع سياسية يرونها غير نزيهة أو غير عادلة وقد شكّلت فئة الشباب النسبة الأكبر من المقاطعين، وهي الفئة الأكثر حضورًا وتأثيرًا في المجتمعات العربية والغربية على حد سواء، لما تمثّله من قوة ديموغرافية وحيوية اجتماعية وعلى الرغم من أهمية مشاركتهم في العملية الديمقراطية، فإن جزءًا منهم عارض هذه الانتخابات، معتبرًا أن بعض الأحزاب المشاركة متهمة بالفساد، وأنها سبق أن شاركت في دورات انتخابية سابقة دون أن تنجح في تحقيق أهداف المصلحة العامة، سواء على الصعيد الوطني أو في تعزيز السلم المجتمعي، أو تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أو إدارة شؤون المواطنين بكفاءة وفاعلية.

ومن هنا، برز التساؤل حول طبيعة هذه المقاطعة: هل كانت مقاطعة مباشرة أم غير مباشرة؟ تشير الوقائع في يو م الاقتراع إلى عد م وجود إغلاق لمراكز التصويت أو أعمال شغب، ما يدل على أن المقاطعة كانت غير مباشرة، تمثّلت في الامتناع السلمي عن التصويت، مع احترا م القوانين والنظا م العا م كما تجدر الإشارة إلى أن المقاطعة قد تتخذ أبعادًا متعددة؛ فقد تكون ذات طابع ديني، أو سياسي، أو اجتماعي، أو مزيجًا من هذه الأبعاد وفي الحالة محلّ الدراسة، يبدو أن المقاطعة حملت بُعدين دينيًا وسياسيًا في آنٍ واحد، دون أن تتحول إلى سلوك احتجاجي عنيف، بل جاءت في إطار سلمي يعكس احترامًا للقانون. وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى المقاطعة بوصفها أحد أشكال التعبير الديمقراطي، إذ تمثل حقًا من حقوق الفرد في التعبير عن موقفه السياسي، سواء بالمشاركة أو بالامتناع عنها.

فهي، في بعض الحالات، تعكس موقفًا احتجاجيًا يسعى إلى إيصال رسالة سياسية مفادها عد م الرضا عن الخيارات المطروحة أو عن أداء النظا م السياسي

خاتمة البحث

توصل هذا البحث إلى أن الأحزاب السياسية تشكل الأساس والخط الأول في التأثير على الانتخابات وتمكين الحزب المعني من الوصول إلى السلطة كما تبين أن وظائف الأحزاب السياسية تعد أحد المقومات الرئيسية لنجاحها، وأن الانتخابات تمثل الوسيلة التي يمكن من خلالها وصول الحزب إلى السلطة أو تعرضه للخسارة. كما أكدت الدراسة أن النظم الانتخابية تلعب دوراً مهماً في بناء الأحزاب السياسية وتقديم الفرص المناسبة لها لتعزيز وجودها والوصول إلى السلطة العليا

وأظهرت النتائج كذلك أن الشباب يمثلون فئة مهمة في المجتمعات العربية، حيث يلعبون دوراً بارزاً في دعم أو مقاطعة الأحزاب السياسية، مما يؤثر بشكل مباشر على نتائج الانتخابات

مؤسسة صرح العطاء للتنمية المستدامة

مجلة صوت المجتمع المدني

3

العدد الثالث
أيلول ٢٠٢٦

ركن المعرفة

المجتمع المدني وصناعة التغيير
من المشاركة إلى الأثر

لم تعد منظمات المجتمع المدني مجرد جهات تعمل على تقديم المساعدات أو تنفيذ الأنشطة والفعاليات، بل أصبحت جزءًا أساسيًا من عملية التغيير والتنمية داخل المجتمعات. فالمجتمع المدني يمثل مساحة مهمة لمشاركة المواطنين، والتعبير عن احتياجاتهم، والدفاع عن حقوقهم، والمساهمة في معالجة المشكلات التي تواجه المجتمع

وتبرز أهمية المجتمع المدني عندما ينتقل العمل من مجرد النشاط إلى صناعة الأثر. فإقامة ورشة أو ندوة أو حملة توعوية قد تكون خطوة جيدة، لكنها لا تكفي وحدها لقياس نجاح المنظمة. النجاح الحقيقي يظهر عندما يترك النشاط أثرًا ملموسًا في وعي الناس أو سلوكهم أو السياسات والقرارات المرتبطة بحياتهم



العمل المجتمعي يبدأ من فهم المشكلة

كل تغيير حقيقي يبدأ من مشكلة واضحة. ولذلك فإن العمل المجتمعي الفاعل لا يقوم على تنفيذ الأنشطة لمجرد تنفيذها، وإنما يبدأ بفهم الواقع وتشخيص الاحتياج الحقيقي للمجتمع عندما تتعرف المنظمة على المشكلة بصورة دقيقة، يصبح بإمكانها تحديد الفئة المستهدفة، وفهم أسباب المشكلة، ومعرفة الجهات المعنية بها، ثم وضع تدخل مناسب يمكن قياس نتائجه

ولهذا فإن المنظمة الناجحة لا تسأل فقط: ماذا نستطيع أن نقدم؟ وإنما تنظر أولًا إلى: ماذا يحتاج المجتمع فعلًا؟

هذه الطريقة تجعل النشاط أكثر ارتباطًا بالواقع، وتمنع تكرار البرامج التي لا تحقق أثرًا حقيقيًا

العمل المجتمعي يبدأ من فهم المشكلة

كل تغيير حقيقي يبدأ من مشكلة واضحة. ولذلك فإن العمل المجتمعي الفاعل لا يقوم على تنفيذ الأنشطة لمجرد تنفيذها، وإنما يبدأ بفهم الواقع وتشخيص الاحتياج الحقيقي للمجتمع عندما تتعرف المنظمة على المشكلة بصورة دقيقة، يصبح بإمكانها تحديد الفئة المستهدفة، وفهم أسباب المشكلة، ومعرفة الجهات المعنية بها، ثم وضع تدخل مناسب يمكن قياس نتائجه

ولهذا فإن المنظمة الناجحة لا تسأل فقط: ماذا نستطيع أن نقدم؟ وإنما تنظر أولًا إلى: ماذا يحتاج المجتمع فعلًا؟

هذه الطريقة تجعل النشاط أكثر ارتباطًا بالواقع، وتمنع تكرار البرامج التي لا تحقق أثرًا حقيقيًا

المشاركة تصنع حلولًا أكثر استدامة

من أهم مبادئ العمل المدني أن يكون المجتمع شريكًا في الحل، وليس مجرد مستفيد من النشاط فإشراك الشباب والنساء والأكاديميين والمهنيين وأفراد المجتمع المحلي في تحديد المشكلات واقتراح الحلول يساعد على بناء مبادرات أكثر واقعية وقابلية للاستمرار كما أن المشاركة تمنح الأفراد شعورًا بالمسؤولية تجاه الحلول التي ساهموا في صياغتها، وتجعل العمل المجتمعي عملية تشاركية بدل أن تكون نشاطًا تقوم به جهة واحدة نيابة عن الجميع

المعرفة أساس القرار المجتمعي

لا يمكن بناء تغيير مستدام من دون معرفة ومعلومات دقيقة. فالمنظمات التي تعتمد على البيانات والدراسات والملاحظات الميدانية تكون أكثر قدرة على تحديد أولوياتها وتوجيه مواردها وتساعد المعرفة المنظمة على الانتقال من الانطباعات الشخصية إلى فهم واقعي للمشكلة، كما تمنح المنظمة قدرة أكبر على الحوار مع المؤسسات الحكومية والجامعات والجهات المانحة والشركاء ولهذا أصبحت الدراسات والبحوث والرصد المجتمعي من الأدوات المهمة في تطوير أداء منظمات المجتمع المدني

الشراكة تضاعف الأثر

قد تمتلك المنظمة فكرة جيدة، لكنها لا تستطيع دائمًا تنفيذها منفردة. وهنا تأتي أهمية الشراكات فالتعاون بين منظمات المجتمع المدني والجامعات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والجهات المهنية يمكن أن يجمع الخبرة والمعرفة والموارد في اتجاه واحد والشراكة الناجحة لا تقوم فقط على تبادل الكتب الرسمية أو المشاركة في الفعاليات، وإنما تقوم على وجود أهداف مشتركة وأدوار واضحة ومسؤوليات محددة ونتائج يمكن قياسها ومن هنا فإن بناء شبكة من العلاقات المؤسسية أصبح جزءًا أساسيًا من قدرة المنظمة على الاستمرار والتوسع وتحقيق نتائج أكبر

من النشاط إلى الأثر

الفرق بين النشاط والأثر هو أحد أهم المفاهيم التي ينبغي أن تدركها المنظمات الحديثة فعدد الورش التي أقيمت، أو عدد الأشخاص الذين حضروا فعالية، أو عدد المنشورات التي تم نشرها، كلها مؤشرات مهمة، لكنها لا تخبرنا بالضرورة عن مقدار التغيير الذي حدث

الأثر يقاس بما تغير بعد النشاط

قد تكون حملة توعوية قد وصلت إلى مئات الأشخاص، لكن قيمتها الحقيقية تظهر عندما يؤدي ذلك إلى زيادة المعرفة، أو تغيير سلوك، أو دفع مؤسسة إلى اتخاذ إجراء، أو فتح حوار حول قضية كانت مهملة لذلك ينبغي أن تفكر المنظمات منذ بداية أي مشروع في النتائج التي تريد الوصول إليها، وليس فقط في الأنشطة التي تريد تنفيذها

التوثيق يحفظ تجربة المجتمع

من الأخطاء التي تقع فيها بعض المبادرات أن ينتهي النشاط بانتهاء الفعالية. أما العمل المؤسسي الحقيقي فيحرص على توثيق التجربة ونتائجها والتحديات التي واجهتها التوثيق لا يعني الاحتفاظ بالصور فقط، بل يشمل تسجيل المعلومات والنتائج والدروس المستفادة والتوصيات والشهادات والبيانات ذات الصلة

مجلة دورية شهرية
تصدر عن مؤسسة صرح العطاء للتنمية المستدامة

مؤسسة صرح العطاء للتنمية المستدامة

مجلة صوت المجتمع المدني

3

العدد الثالث
أيلول ٢٠٢٦

وتساعد عملية التوثيق المنظمة على تطوير البرامج المستقبلية، وتمنع تكرار الأخطاء، وتوفر للمنظمة قاعدة معرفية يمكن الرجوع إليها عند إعداد التقارير أو الدراسات أو المقترحات الجديدة.

الشباب شركاء في صناعة المستقبل

يمثل الشباب عنصرًا أساسيًا في عملية التغيير المجتمعي، ليس باعتبارهم فئة مستفيدة فقط، وإنما باعتبارهم شركاء في صناعة الحلول ويمتلك الشباب القدرة على استخدام التكنولوجيا، والوصول إلى المعلومات، والتواصل السريع، وإطلاق المبادرات، وخلق مساحات جديدة للمشاركة ومن المهم أن تتجاوز مشاركة الشباب حدود الحضور في الفعاليات إلى المشاركة في التخطيط واتخاذ القرار وتنفيذ المبادرات وتقييم نتائجها فالمجتمع الذي يمنح شبابه مساحة حقيقية للمشاركة، يوسع قدرته على الابتكار والتجدد

التكنولوجيا أداة جديدة للعمل المدني

أحدث التطور الرقمي تغييرًا كبيرًا في طريقة عمل المنظمات المدنية. فأصبحت المنصات الرقمية وسيلة للوصول إلى الجمهور، ونشر المعرفة، وإطلاق الحملات، وجمع المعلومات، وبناء شبكات التعاون لكن الاستفادة من التكنولوجيا تحتاج إلى وعي بمخاطرها أيضًا، خصوصًا ما يتعلق بالمعلومات المضللة والخصوصية والأمان الرقمي واستخدام البيانات لذلك أصبح من الضروري أن تجمع المنظمة الحديثة بين العمل الميداني والقدرة الرقمية، وأن تستخدم التكنولوجيا بطريقة مسؤولة تحمي الأفراد وتعزز الثقة بالمعلومات

الاستدامة تعني أن يستمر الأثر

قد تنجح المبادرة خلال فترة تنفيذها، لكن التحدي الأكبر هو قدرتها على الاستمرار بعد انتهاء المشروع وتتحقق الاستدامة عندما تمتلك المبادرة معرفة قابلة للتطوير، وشراكات حقيقية، وفريقًا قادرًا على مواصلة العمل، ومصادر دعم مناسبة، وآليات واضحة لمتابعة النتائج والاستدامة لا تعني استمرار النشاط بالشكل نفسه، بل تعني قدرة الفكرة على التطور والتكيف مع احتياجات المجتمع الجديدة

المجتمع المدني شريك في بناء المستقبل

إن قوة المجتمع المدني لا تقاس بحجم المؤسسة أو عدد أنشطتها، وإنما بقدرتها على فهم المجتمع والاستجابة لاحتياجاته والعمل بمهنية وشفافية وبناء شراكات حقيقية فالمجتمع المدني الفاعل هو الذي يستمع قبل أن يتحدث ويدرس قبل أن يقرر، ويشارك المجتمع في الحل، ويوثق تجربته، ويقيس أثره، ويتعلم من أخطائه

ومن هنا يصبح العمل المدني أكثر من مجرد مجموعة من الأنشطة؛ يصبح مسارًا مستمرًا لصناعة التغيير وبناء مجتمع أكثر وعيًا ومشاركة وقدرة على مواجهة تحديات المستقبل

إن الانتقال من ثقافة «تنفيذ النشاط» إلى ثقافة «صناعة الأثر» يمثل واحدة من أهم الخطوات التي تحتاجها منظمات المجتمع المدني اليوم، لأن المجتمعات لا تتغير بكثرة الفعاليات، وإنما بالأفكار التي تتحول إلى ممارسة، والمبادرات التي تتحول إلى حلول، والشراكات التي تتحول إلى نتائج والمعرفة التي تتحول إلى تغيير حقيق



مجلة

صوت المجتمع المدني

منظمة غير حكومية
N.G.O

مؤسسة صرح العطاء
للتنمية المستدامة

مناخ أكثر أمانًا..
مدارس ذي قار تعزز ثقافة التكيف والسلام



الأحزاب السياسية
وانعكاساتها على الأنتخابات
من بعد دورة الأولى في العراق



معاً ... نحو مجتمعاتَ أكثر أماناً
وقادرة على مواجهة التحديات